المحاسبة عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية

(دراسة نظرية ميدانية)

إسماعيل السيد نور الدين
باحث دكتوراه

د . رجب احمد محمد ندا
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

د. محمد عبدالسلام البكري
مدرس المحاسبة
كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

ملخص البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على المتطلبات الجديدة للمحاسبة عن الأدوات المالية من حيث تصنيفها وقياسها وفقاً لمعيار IFRS 9 وأهمية ذلك وأثره على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال معرفة مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن تطبيق متطلبات المعيار IFRS 9 القائمة على المبادئ من شأنها أن تسهل المحاسبة عن الأدوات المالية بعيداً عن التدخلات والحكم الشخصي، مما يترتب عليه زيادة قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير القيم المالية المرتبطة بالأدوات المالية وفهمها بصورة أفضل، وتقلل من صعوبة التطبيق التي كانت تواجهها الشركات عند تطبيق المعيار IAS 39، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة وينعكس إيجابياً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهذا ما أيدته نتائج التحليل الإحصائي حيث أثمر عن أن المعيار IFRS 9 يعتبر ذات أهمية متميزة عن المعيار IAS 39 من وجهة نظر المراجعين الخارجيين لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، وأن تطبيق هذا المعيار يؤثر إيجابياً على ملائمة وموثوقية وقابلية فهم وقابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في

التقارير المالية لتلك الشركات، وقد تبين أن الأثر الإيجابي الأكبر كان في اتجاه ملائمة وقابلية فهم المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: الأدوات المالية، IFRS 9، IAS 39، جودة المعلومات المحاسبية، القيمة العادلة، نموذج الأعمال، التدفقات النقدية التعاقدية.

Abstract

The Main Objective of The Study is to Identify the New Requirements for Accounting for Financial Instruments in from where their Classification and Measurement in Accordance with the Standard IFRS 9 and the Importance of this and its Impact on Improving the Quality of Accounting Information, Through Knowing the Availability of the Qualitative Characteristics of the Accounting Information in the Accounting Information Contained In the Financial Reports of Companies listed in the Financial Services and Banking Sectors on the Egyptian Stock Exchange. The results of this study have revealed that enforcement the principles based of Requirements of the Standard IFRS 9 that would Facilitate Accounting for Financial Instruments away from Interference and Personal decision, which would Result in Increasing the Ability of users of Accounting Information to Interpret and Better Understand the Financial Values Associated with Financial Instruments. And it Reduces the Difficulty of enforcement that Companies were Facing when enforcement the IAS 39 Standard, which could lead to a Significant Reduction in Recognition and Measurement Errors and Reflect Positively on the Qualitative Characteristics of Accounting Information, and this was Supported by the Results of Statistical Analysis as it Resulted in that the International Financial Reporting Standard IFRS 9 is Considered Of Importance Distinct from IAS 39 from the Viewpoint of the External Auditors of Companies Listed in

the Financial Services and Banking Sectors on the Egyptian Stock Exchange, and that the enforcement of this Standard Positively Affects the Relevance, Reliability, Understandability, and Comparability of the Accounting Information Contained in the Financial Reports of these Companies. The Largest Positive Effect was Towards the Relevance and the Understandability the Accounting Information.

Keywords: Financial Instruments, IFRS 9, IAS 39, Quality of Accounting Information, Fair Value, Business Model, Contractual Cash Flows.

مقدمة:

تمثل الهدف الرئيسي من البحث، في محاولة الوقوف على أهمية وأثر معيار التقارير المالية الدولي9 IFRS على تحسين جودة المعلومات التي يتم إنتاجها عند تطبيق هذا المعيار من قبل الشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

وسعياً نحو تحقيق هذا الهدف، فقد تناول الباحثون استقراءً تحليلياً لما ورد في المراجع العربية والأجنبية وجهود الباحثين بالهيئات والمنظمات العلمية وكذلك الأبحاث المتاحة على شبكة المعلومات الدولية، فيما يتعلق بموضوع المحاسبة عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي 9 IFRS وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وفي ضوء ذلك أمكن تقسيم البحث إلى أربعة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول الإطار العام للبحث والدراسات السابقة، وتناول المبحث الثاني الإطار الفكري للأدوات المالية وأهم مداخل القياس المحاسبي، وتناول المبحث الثالث الاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، بينما تناول المبحث الرابع الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث، وتناولت الخاتمة النتائج والتوصيات ومقترحات للدراسات المستقبلية.

المبحث الأول

الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

أولاً: الإطار العام للبحث

١ـ أهمية البحث

تُوفر نظم المعلومات المحاسبية المعلومات اللازمة للأطراف الداخلية المتمثلة في الإدارة ووحداتها المختلفة والأطراف الخارجية مثل المستثمرين والبنوك والجهات الحكومية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الجهات، وبسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها، فيجب أن تتمتع تلك المعلومات بجودة عالية وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كي يستطيع أصحاب المصالح الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لحاجات كل منهم.

وقد تعرضت العديد من دول العالم لأزمات في أسواق المال بدءً بالانهيار الكبير في بورصة نيويورك في أكتوبر عام ١٩٢٩م مروراً بأزمة سوق المناخ بالكويت عام ١٩٨٢م ثم أزمة بورصة نيويورك في أكتوبر ١٩٩٧م وأزمات سوق المال الأسيوية عام ١٩٩٧م والتي بدأت بوادرها في تايلاند، ثم أزمة سوق مسقط للأوراق المالية التي بدأت بوادرها في مطلع عام ١٩٩٨م.[١]

بالإضافة إلى أزمة انهيار كبرى الشركات الأمريكية، مثل شركة Enron عام ٢٠٠١م، وشركة World Come عام ٢٠٠٢م، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي Bank of Credit And Commerce International على الرغم من أن مراجعي هذه الشركات كانوا من بين شركات المراجعة الكبرى.[٢]

وأخيراً، شهد الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨م اهتزازاً بأعنف أزمة مالية، والتي يتمثل أحد جوانبها في علاقاتها بمقاييس القيمة العادلة والاستثمارات المالية نتيجة ما أطلق

---

[1]) طلبه، على إبراهيم، " قياس إمكانية تتبع ورصد مسببات أزمات سوق المال بواسطة الأجهزة الرقابية العليا (رقابة مانعة) "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠م، ص ٤٦١.

([٢]) محمد، فهيم أبو العزم، "أثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالى فى التقارير المالية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠٦م، ص ١١٥.

علية بالمحاسبة الابتكارية وكذلك المرونة والحرية في تطبيق المعايير المحاسبية، وكان هذا إيذاناً ببدء أزمة مالية عالمية حادة أدت إلى إثارة الخوف في كافة أنحاء العالم وأدخلت العالم كله في مرحلة تباطؤ اقتصادي.

ويرى (Yoon.H, 2012) أن أسباب حدوث تلك الأزمات ترجع إلى عدم تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة بشكل دقيق فضلا عن نقص مستوى الإفصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية مما أدى إلى وجود تضارب واختلاف في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين والمستفيدين وهو ما يعرف بظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية،[١] كما يرى (عياد، ٢٠١٠م) أن من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات وانهيار الشركات يرجع إلى التركيز على مبدأ التكلفة التاريخية في القياس والإفصاح عن الأصول غير المتداولة (الأصول الثابتة)، مما يؤدى إلى تشويه القوائم والتقارير المالية وعدم توفير معلومات ملائمة تعكس التمثيل الصادق لتلك الأصول.[٢]

ويرى الباحثون أن حدوث تلك الأزمات ترجع إلى ضعف أداء أسواق المال بسبب عدم توافر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب والتحيز في توفيرها وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح والشفافية.

وقد ألقت الأزمة المالية العالمية الضوء على العديد من نقاط الضعف المتعلقة بقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، كما نبهت إلى ضرورة وجود معايير محاسبية مقبولة عموماً، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للأدوات المالية، ونتيجة لذلك عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على استبدال المعايير القديمة للأدوات المالية بمعايير أخرى أقل تعقيداً وتساعد في فهم التقارير المعروضة وتعزز ثقة مستخدميها وتلبي الحاجة إلى عرض معلومات يتوفر بها الخصائص النوعية، والتي تعد من السمات

---

(3) Yoon H., "Relationship between Trading Volume and Asymmetric Volatility in the Korean Stock Market", **scientific research journal**, Vo1.3, No.5, 2012, pp 584-589.

(٢) عياد، أمير عاطف نصحى، "أثر الإفصاح المحاسبي العادل على تنشيط سوق الأوراق المالية بهدف دعم ثقة المستثمرين ـ دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م، ص ١١٥.

والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، لذلك فقد صدر المعيار IFRS 9 وهو يتناول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء ليحل محل المعيار IAS 39.

ويأتي هذه البحث كنموذج للربط بين تطبيق المعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية وتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة تساهم في ترشيد القرارات المختلفة.

وتكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

١- يعتبر موضوع معايير التقارير المالية الدولية وأثرها المتوقع على جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي. فقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول جودة المعلومات المحاسبية، وشفافية القوائم المالية خاصة في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة إلى جذب مستثمرين جدد، لذا اهتمت الدراسات المحاسبية بمحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية لمحاولة تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومقدرتها التفسيرية لترشيد قرارات المستثمرين وتعظيم قيمة الشركة.

٢- محاولة تقديم دليلاً علمياً على أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية، خاصة مع بدء تطبيق هذا المعيار في قطاعي الخدمات المالية والبنوك والتي تعد من القطاعات الإستراتيجية والحيوية التي تساهم في تشكيل بنية الاقتصاد القومي المصري، في علي الصعيد المصري، فقد قرر البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية بجلسته المنعقدة فى١٧ يناير٢٠١٨م بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار IFRS 9 اعتباراً من عام ٢٠١٩م، وهو ما قد يوفر معلومات مفيدة للجهات التنظيمية المسئولة عن التطبيق.

٢- مشكلة البحث

تعتبر الأدوات المالية في عصرنا الحديث من أهم طرق الاستثمار والتمويل من قبل المنشآت في العالم، ونتيجة للتغيرات التي طرأت على وسائل الاتصال الناجمة عن ما يشهده المجال التكنولوجي من تطور متسارع، الشيء الذي أدى إلى اتساع رقعة الأسواق المالية من المحلية إلى العالمية، وتواصلها بصورة مستمرة دون انقطاع، مما أدى إلى زيادة التعامل بالأدوات المالية بكافة أنواعها سواءً كانت تقليدية (الأسهم والسندات)، أو التي

قدمتها الهندسة المالية والمتمثلة في الأدوات المالية المشتقة (كالخيارات وعقود المبادلات وغيرها)، الأمر الذي سهل على المنشآت خاصة المالية منها إلى توريق موجوداتها المالية، حيث أصبح التعامل بها يعد بمليارات الدولارات في أسواق المال العالمية.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة اتجاه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standard Board (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية للإفصاح عنها بقيمتها الحقيقية، لمحاولة الحد من الانتقادات الموجهة إلى قياس القيمة العادلة خاصة عند قياس صافي الربح المحاسبي.(١)

وقد واجهت معايير الأدوات المالية عدة انتقادات بسبب الأزمات المالية التي عصفت بالأسواق المالية في أواخر العقد الماضي، بالإضافة إلى الصعوبات والاختلافات التي تواجه الشركات والمراجعين عند تطبيق المتطلبات الواردة في هذه المعايير على الأخص المعيار الدولي International Accounting Standard (IAS 39)، وأصبح لامناص من التفكير في تطوير الأساليب والقواعد التي تضمن سلامة وكفاءة الأداء المالي والاقتصادي للشركات، والعمل على إيجاد نظام يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالمستقبل بما يساهم في تحسين جودة القرارات.

ولقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعاً طويل الأجل من ثلاث مراحل لتطوير وتبسيط معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الموجه نحو القيمة العادلة واستبداله بمعيار التقارير المالية الدولي رقم٩ من أجل تحسين المعلومات المحاسبية الناتجة بموجب تطبيق هذا المعيار، والتي ستنعكس أثارها على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة في التقارير المالية متصفة بالدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة

(١) صالح، رضا إبراهيم، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، العدد الثانى، يوليو ٢٠٠٩م، ص ٣٩-٩٨.

الدولي في يوليو ٢٠١٤م، الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات المالية، والذي حلّ محلّ معيار المحاسبة الدولي IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، ويقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس وانخفاض القيمة.

ومن العرض السابق يمكن القول بأن مشكلة البحث تتمثل في أن الدوافع التي أدت إلى استبدال المعيار الدولي للمحاسبة IAS 39 بالمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ارتبطت بتحسين متطلبات الاعتراف والتصنيف والقياس للأدوات المالية في محاولة لمعالجة أوجه القصور والثغرات التي ظهرت عند تطبيق المعيار الدولي IAS 39، وهنا يتعين بحث مدى أهمية المتطلبات الواردة في المعيار IFRS 9 من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، وأثر تطبيق هذه المتطلبات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال معرفة مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة، الموثوقية، قابلية الفهم، قابلية المقارنة) في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لتلك الشركات.

٣- أهداف البحث

تتمثل الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها فيما يلي:

١- التعرف على المتطلبات الجديدة للمحاسبة عن الأدوات المالية، والتصنيف والقياس التي تضمنها معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9، ومدى مساهمة هذا المعيار الجديد في علاج القصور في معيار المحاسبة الدولي IAS 39 السابق.

٢- التعرف على مدى أهمية معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٣- التعرف على أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية والتي يمكن فحصها من خلال ما يلي:

أ- أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

ب- أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

ج- أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على قابلية فهم المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

د- أثر تطبيق المعيار IFRS 9 على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٤ـ فروض البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يمكن عرض فروض البحث فيما يلي:

الفرض الأول:

لا يعتبر معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية ذو أهمية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

الفرض الثاني:

لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

الفرض الثالث:

لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

الفرض الرابع:

لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على قابلية فهم المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

الفرض الخامس:

لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٥ـ منهج البحث

اعتمد الباحثون على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي هما:-

١- المنهج الاستنباطي:

ويتمثل هذا المنهج في الإطلاع على ما ورد في المراجع العربية والأجنبية وجهود الباحثين بالهيئات والمنظمات العلمية، فيما يتعلق بموضوع البحث، وكذلك الأبحاث المتاحة على شبكة المعلومات الدولية، بالإضافة إلى المعايير الدولية والمحلية ذات العلاقة لكي يمكن استنباط وتحليل متغيرات البحث وتحقيق أهدافه.

٢- المنهج الاستقرائي:

حيث يعتمد على اختبار صحة الفروض والاستدلال على صدق النتائج والوصول إلى الأهداف المرجوة من خلال الدراسة الميدانية والتي تتمثل في العناصر الآتية:-

أ- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، والتي بلغ عددها (٣٣) شركة في قطاع الخدمات المالية و(١٤) شركة في قطاع البنوك، وذلك طبقاً للبيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.

ب- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بحيث تكون معبرة عن فئات الدراسة وفقاً للقواعد المعمول بها إحصائياً، وتمثلت عينة الدراسة من المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

ج- تجميع البيانات:

تم جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من المراجعين الخارجيين لتلك الشركات.

د- تحليل البيانات المجمعة:

لغرض تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة واختبار فرضياتها، يتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات.

٦ـ حدود البحث

اقتصر البحث على دراسة معيار المحاسبة الدولي39 IAS "الأدوات المالية – الاعتراف والقياس" والتعديلات التي تمت عليه، وإصدار معيار التقارير المالية الدولي 9 IFRS "الأدوات المالية"، لمعرفة أثر تطبيق هذا المعيار على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ولا يمتد إلى غيره من معايير المحاسبة إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث.

٧ـ خطة البحث

في ضوء مشكلة وهدف البحث، يتكون هذا البحث من أربعة مباحث رئيسية على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة .

الفصل الثاني: الإطار الفكري وأهم مداخل القياس المحاسبي للأدوات المالية.

الفصل الثالث: الاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات

ثانياً: الدراسات السابقة

١ـ دراسات باللغة العربية

هدفت دراسة (مرعي، ٢٠١٢م)[١] إلى تقييم الأدوات المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار برقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦، والتي بدأ تطبيقها اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٧ وأثر ذلك على جودة التقارير المالية؛ وقد كان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

١- تؤثر معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشرط توفر الأسواق المالية الفعالة وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.

٢- تتصف معلومات محاسبة القيمة العادلة بالملائمة مع قلة الموثوقية إلا أنها تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار بصورة أفضل من معلومات التكلفة التاريخية لكونها تعكس الوضع المالي بشكل أفضل.

٣- يعد تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة أحد أساليب القياس الحديثة والتي بني عليها المعيار الدولي (٣٩)، والذي يقابله المعيار المصري رقم (٢٦) حيث ساعدت في علاج أوجه القصور في نماذج التكلفة التاريخية، وكان لها الأثر في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

هدفت دراسة (شبل، ٢٠١٣م)[٢] إلى إيضاح أثر تطبيق مدخل القيمة العادلة في تقييم المشتقات المالية على القوائم المالية، وعلى الخصائص النوعية لها، وذلك من خلال التركيز على تمهيد الدخل كأحد ممارسات إدارة الأرباح وقيمة المعلومات المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

---

(١) مرعي، أحمد هريدى محمد، "تقييم الأدوات المالية فى ضوء معايير المحاسبة المصرية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستيرغير منشوره**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢م.

(٢) شبل، محمود منصور، "تأثير استخدام القيمة العادلة فى تقييم المشتقات المالية على القوائم المالية- دراسة نظرية وميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشوره**، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، ٢٠١٣م.

١- إن تطبيق مدخل القيمة العادلة على المشتقات المالية يؤثر بشكل إيجابي على القوائم المالية، ويؤدي إلى عرض المعلومات المحاسبية في التوقيت الملائم لمتخذ القرار.

٢- أشارت الدراسة إلى أنه قد يتعرض دخل المنشأة للتذبذب نتيجة الاعتراف المبكر بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة للمشتقات المالية، وهذا التذبذب قد يدفع مديري المنشآت إلى اللجوء لبعض الإجراءات؛ وممارسات إدارة الأرباح ومنها الاستفادة من المعالجة المحاسبية لعمليات التحوط خاصة التحوط للتدفق النقدي وصافي الاستثمار في وحدة أجنبية لتمهيد الدخل.

تناولت دراسة (عرنوق، ٢٠١٤م)[١] بيان أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)9 IFRS التصنيف والقياس على قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى تطبيق المعيار 9 IFRS في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يؤثر جوهرياً في:

أ- قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها إما تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كونها أدوات دين.

ب- قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ج- قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال إعادة تصنيف تلك الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

---

(١) عرنوق، بهاء غازي، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٣٠، العدد الأول، ديسمبر ٢٠١٤م، ص ص ٥٦١-٥٨٤.

تناولت دراسة (حسونة، ٢٠١٧م)[١] مقارنة المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وتأثيرها على البنوك التجارية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

١- تطبيق مراجعة شاملة على جميع الأصول المالية، لضمان أنها ستصنف وتقاس بطريقة سليمة.

٢- تحديث النظم المحاسبية لضمان أنها سوف تستوعب المعلومات التي يحتاجها التصنيف والقياس.

٣- تطوير المناهج الملائمة وأساليب الرقابة المناسبة لضمان اتساق التقديرات والأحكام داخل البنك.

٤- تقييم النظم الحالية لتحديد فجوات البيانات التي يجب ملئها لتلبية المتطلبات الجديدة للإفصاح.

هدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨م)[٢] إلى تناول التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 "الأدوات المالية" سواء المتمثلة في العرض أو القياس أو الإفصاح للأدوات المالية بالقوائم المالية والآثار المترتبة عليها، ولعل أهمها قياس مخصص خسائر الائتمان على أساس الخسائر المتوقعة وليست الفعلية، كما أن الأثر الضريبي من هذا التعديل يستوجب زيادة أعباء البنوك فيما يتعلق بضريبة الدخل نتيجة إضافة ٢٠% من المخصص للوعاء الضريبي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات كسبيل لعلاج تلك الآثار منها:

---

(1) حسونه، محمد لطفي، "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: دراسة مقارنة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢١، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٧م، ص ص ١٠-٤٨.

(2) إبراهيم، نبيل عبدالرؤوف، "التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية راس المال النظامي-دراسة تطبيقية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠١٨م، ص ص ٤٨-٧٧.

١- ضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك لمقابلة زيادة المكون من مخصص خسائر الائتمان في السنوات القادمة للمحافظة على رأس المال النظامي.

٢- تحميل ٥٠% على الأقل من مخصص خسائر الائتمان على حقوق الملكية خصماً من احتياطي المخاطر المصرفية.

٣- ضرورة تعديل نص البند(٢) من المادة ٥٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م باعتماد مخصص خسائر الائتمان بالكامل أسوة بالمخصصات الفنية لشركات التأمين.

تناولت دراسة (أحمد، ٢٠١٩م)[١] تحليل الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي9 IFRS على أنظمة المعلومات المصرفية في القطاع المصرفي السوداني، وتناولت الدراسة عرضاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 "الأدوات المالية"، مع التركيز على أهم التطورات التي حدثت فيه؛ وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:

١- أثّر المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 على قياس الخسائر الائتمانية، وذلك باعتماده طريقة واحدة لاحتساب خسارة التدني لجميع الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة.

٢- أدى تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقاً لمعيار IFRS 9 في القطاع المصرفي السوداني إلى التأثير على أنظمة المعلومات المصرفية.

٣- وجود العديد من التحديات التي تواجه المصارف السودانية عند التطبيق الفعلي للمعيار لعل أهمها، إساءة منشآت الأعمال لاستخدام المعيار الجديد لقلة خبرة الإدارة المالية بمتطلبات المعيار.

---

(١) أحمد، محمد المهدي الأمير، "الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS 9 على أنظمة المعلومات المصرفية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، العدد ٢، يوليو ٢٠١٩م، ص ص١-٣٩.

هدفت دراسة **(حسن، ٢٠١٩م)**[١] إلى التعرف على الآثار الناتجة عن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS 9 على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية، ولتحقيق هذا الهدف حاولت الدراسة قياس تأثير هذا التحول على كلاً من القيمة السوقية والقيمة المعرضة للخطر لعينة من ثلاثة عشر بنك من البنوك التجارية العاملة في السوق مصري خلال الفترة من عام ٢٠١٧م حتى ٢٠١٨م بالاعتماد على القوائم المالية ربع سنوية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: زيادة دلالة القوائم المالية بالنسبة للمستثمرين والعديد من الأطراف الأخرى ذوي المصلحة من خلال اعتمادهم على البيانات التي تفصح عنها البنوك التي التزمت بتطبيق المعيار IFRS 9 في تقدير مؤشر القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، وأن هناك تأثير طردي معنوي لتطبيق المعيار المشار إليه على القيمة السوقية، وتأثير عكسي معنوي على القيمة المعرضة للمخاطر.

٢ـ دراسات باللغة الأجنبية

تناقش دراسة **(Fiechter, P, 2010)** [2] استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للأزمة المالية، حيث قام بإصدار تعديلات على المعيار (IAS 39) في أكتوبر ٢٠٠٨م كاستجابة للأزمة والذي يسمح للشركات بإعادة تصنيف الأصول المالية غير المشتقة المقتناة بغرض المتاجرة (HFT) والأصول المالية المتاحة للبيع (AFS). وتقوم هذه الدراسة باختبار أثر هذه التعديلات المثيرة للجدل على القوائم المالية لـ ٢١٩ من البنوك الأوروبية لعام ٢٠٠٨م.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ثلث العينة تقريباً كانت عملية إعادة التصنيف فيها له دوافع انتهازية، حيث إن متوسط قيمة إعادة التصنيف كان ٣,٩% من إجمالي الدخول ، ١٣١% القيمة الدفترية لحقوق المساهمين. كما أن البنوك قامت بالتقرير عن مستويات

---

(١) حسن، دينا كمال عبدالسلام على، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٩م، ص ص ٤٢٦-٤٦٠.

(1) Fiechter, Peter, "Reclassification of Financial assets under IAS 39: Impaction European Banks financial statements", 2010, at https://ssrn.com/abstract=1527107, accessed on 9/12/2017.

مرتفعة ذو دلالة لمعدل العائد على الأصول ROA Return on Assets ومعدل العائد على الملكيةROE Return on equity والقيمة الدفترية لحقوق الملكية ورأس المال النظامي، كما أن متوسط العائد على حق الملكية طبقاً لأرباح إعادة التصنيف تحول من -١,٤% إلى ١,٣ % مما يعني أن البنوك استخدمت إعادة التصنيف الذي سمح به المعيار للوصول إلى أرباح من إعادة التصنيف يجعل معدل العائد على الملكية يتغير من سالب -١,٤ إلى موجب +١,٣، أي أنه أرباح إعادة التصنيف حققت زيادة أرباح قدرها ٢,٧%.

هدفت دراسة (Onali, E,.Ginesti,G,. 2014)[1] إلى الكشف المبكر عن مدى تأثير تطبيق المعيار IFRS 9 عند التطبيق الفعلي على الأسواق المالية، وتناولت الدراسة أكثر من ٥٤٠٠ شركة أوروبية مدرجة بالأسواق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الفعلي للمعيار سيؤدي إلى تغيير نظرة المستثمرين في التحفظ الذي تفرضه المنظمات المهنية على نتائج أعمال القوائم المالية، كما أن المقارنات بين نتائج الأعمال ستختلف باختلاف القدرة التنبؤية لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة، مما يلحق بالمؤسسات خسائر قد تفوق المتوقع في الآجل القصير، ولكن على مستوى الآجل الطويل سيزيد التحفظ المحاسبي من استقرار المؤسسات المالية خاصة البنوك.

تناولت دراسة (Rosab, C, N,. 2014) [٢] تحليل تأثير القواعد المحاسبية على السيولة في البنوك، من خلال تناول مدى تأثير تطبيق المعيار IFRS 7 والمعيار IFRS 9 على سيولة البنوك من الجوانب النظرية، نظراً لأن السنوات السابقة للدراسة شهدت تشكيك في تلبية البنوك لاحتياجات السيولة خاصة مع تطبيق المعيار IFRS 9 كبديل للمعيار IAS 39.

([1]) Onali, E,. Ginesti, G,. "Pre-adoption Market Reaction to IFRS 9: A Cross Country Event Study", **Journal of Accounting and Public policy**, Vol 33, Iss 6, 2014, pp 628-637.

([2]) Rosab, C, N,. "the Impact of IFRS 9 and IFRS 7 on Liquidity in Bank: Theoretical Aspects", **Procedia Social and Behavioral Sciences**, Vol 164, 2014, pp 91-97.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار IFRS 9 لا يؤثر على السيولة بالبنوك، من أجل تحسين آليات تصنيف وقياس الأدوات المالية، التي تعتبر واحدة من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمة المالية، على الرغم من الجهود التي تبذل من جهة IASB لإدخال أحكام قادرة على ضمان المعلومات ذات الصلة والمفيدة لتقييم المبالغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية سواء لمفاهيم السيولة أو مخاطر السيولة. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في تطبيق المعيار IFRS 9 بالمزيد من الدراسات التجريبية قبل التطبيق الإلزامي عام ٢٠١٨م باعتباره مجال بحث ناشئ.

هدفت دراسة (Gornjak, 2017):[١] إلى إجراء مقارنة بين معيار المحاسبة الدولي IAS 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وأثر إحلال الأخير على محاسبة القيمة العادلة، واضمحلال قيمة الأدوات المالية وتغيرات صنع القرار في المؤسسات المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الافتقار إلى الحيطة والحذر هو الأساس لانتقاد معيار المحاسبة الدولي IAS 39، في حين أن معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 يسمح بمزيد من الاقتراض والتوسع في الائتمان والأرباح غير المحققة والمكافآت ، رغم أن العديد من البحوث الأكاديمية في السنوات التالية للأزمة المالية والتي لخصتها لجنة بازل، تبين أنه لا يوجد دليل يدعم الاعتقاد السائد بأن محاسبة القيمة العادلة كان لها الأثر في حدوث الأزمة المالية أو زيادة تداعياتها، أيضاً توصلت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة تساعد في تحديد التغيرات في مخاطر الائتمان العامة والتغيرات في معدلات الفوائد، والتي تعد من بين المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المؤسسات المالية.

هدفت دراسة (Kota & Charumathi, 2018):[٢] إلى التعرف على محددات الإفصاح عن المشتقات المالية في الاقتصاديات الناشئة، من خلال دراسة تطور مستويات

([1](Gornjak, Mojca,. "Comparison of IAS 39 and IFRS 9: the Analysis of Replacement", **International journal of Management, Knowledge and Learning**, Vol 6, Iss 1, 2017, pp 115-130.

([2]) Kota, H,. Charumathi, B,. "Determinants of Financial Derivatives Disclosures In an Emerging Economy: A Stewardship Theory Perspective", **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol 12, No 3, 2018, pp 42-66.

الإفصاح عن المشتقات المالية في الإصدارات المحاسبية المختلفة بدءً من معايير المحاسبة الدولية(IAS 32) و(IAS 39)، ومعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 7)، وانتهاءً بالمعيار (IFRS 9).

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطوير المعايير الدولية للمحاسبة عن الأدوات المالية ومشتقاتها كان نتيجة للعديد من التعقيدات المحاسبية التي واجهت الدول الأوروبية عند المعالجة المحاسبية للأدوات المالية ومشتقاتها، غير أن هذا التطوير لم يأخذ في الحسبان الظروف المرتبطة بالاقتصاديات الناشئة، وهو ما أنعكس بدوره على ضعف مستويات الإفصاح عن المشتقات المالية بالأسواق المالية الناشئة، فضلاً عن عدم قدرة هذه الأسواق على التطبيق الكامل لهذه المتطلبات المتعلقة بالإفصاح.

هدفت دراسة (Sultanoglu, 2018) [1] إلى التعرف على أثر استبدال المعيار الدولي رقم ٣٩ بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على القطاع المصرفي والتحركات المختلفة لرؤوس الأموال.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار التقارير المالية وما يشمله من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ساهم في زيادة مخصصات الخسائر في البنوك التجارية بمتوسط يتراوح بين ١٣% إلى ١٨%، وهو ما يعني أن تطبيق المعيار (IFRS 9) أدى إلى التحول الكامل في أساليب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبناءً عليه تحولت العديد من الأدوات المالية إلى أدوات مالية متوقعة الخسائر في المستقبل، وهو ما يعكس تأثيراً إيجابياً على موضوعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

هدفت دراسة (Monica, 2019)[2] إلى الإجابة عن تساؤل وهو: هل أن فوائد تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) كأداة مرجعية تلتزم بها البنوك التجارية

([1]) Sultanoglu, B,. "Expected Credit Loss Model by IFRS 9 and its Possible Early Impacts on European and Turkish Banking Sector", **Journal of Accounting and Economics**, Vol 52, No 4, 2018,pp 476-506.

([2]) Monica, M,. "IFRS 9 Benchmarking Test: Too Complicated to Worth Doing it?", **Journal of Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research**, Vol 53, No 1, 2019, pp 217-230.

تبرر درجة التعقيد المتوقعة في تطبيقه؟ وللإجابة على هذا التساؤل تناولت الدراسة جهود مجموعة العشرين والتي تصدرت حدوث الأزمة المالية العالمية في إصدار المعايير المختلفة للمحاسبة عن الأدوات المالية، والتي أسفرت عن صدور المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9).

وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) كأداة مرجعية في تقييم الشروط التعاقدية للأدوات المالية يعتمد إلى حد كبير على استخدام معامل القيمة الزمنية للنقود والتي تحاول التنبؤ باستمرار بالأحداث الاقتصادية المستقبلية التي تتسم بالتقلب والغموض وهذا يعد أمراً بالغ التعقيد، غير أن الدراسة انتهت إلى أن تبني تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) استطاع تحقيق حاجات أصحاب المصالح في أسواق رأس المال من خلال توفير المعلومات المقارنة باستمرار عن كافة الأدوات المالية وخصوصاً أدوات الدين.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة

بناءً على ما سبق، فإن الفجوة البحثية في الدراسات السابقة تمثلت في أنها ركزت على مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة طبقاً للمعايير الدولية للمحاسبة عن الأدوات المالية، ومشاكل القياس والإفصاح عن مخاطر الاستثمار في الأدوات المالية المشتقة، وتحليل متطلبات تطبيق كلاً من المعيارIAS39 والمعيار9 IFRS في العديد من الدول المتقدمة، وكذلك البحث في مدى التزام الشركات في تلك الدول بمتطلبات تطبيق المعايير السابقة، في حين عرضت بعض الدراسات الصعوبات المرتبطة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في بعض الدول، دون أن تتعرض تلك الدراسات لأثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 IFRS على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المنطقة العربية، ومن ثم فإن هذا البحث يتيح إمكانية الوقوف على مدى أثر تبني وتطبيق المعيار9 IFRS على تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، وذلك في ضوء حرص البنك المركزي المصري على استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية ومنها المعايير الدولية للتقارير المالية، لتعزيز سلامة البنوك في مصر وتعميق سياسة الإفصاح والشفافية لديها.

المبحث الثاني

الإطار الفكري وأهم مداخل القياس المحاسبي للأدوات المالية

أولاً: مفهوم الأدوات المالية

عَرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Committee (IASC) الأدوات المالية بأنها: أي عقد يترتب عليه نشأة أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

A financial Instrument is any Contract that gives rise to both A financial Asset of one enterprise and a financial Liability or equity Instrument of another enterprise.[(1)]

كما ورد تعريف الأدوات المالية في المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، بشكل متطابق تماماً مع التعريف السابق.[(٢)]

كذلك عَرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية الأداة المالية بأنها: النقدية أو الدليل على وجود حق الملكية في كيان ما، أو العقد الذي بمقتضاه يفرض على الكيان الأول التزاماً تعاقدياً بتسليم نقدية أو أداة مالية أخرى إلى الكيان الثاني، أو تبادل أدوات مالية أخرى بشروط يحتمل أن تكون غير مواتية مع الكيان الثاني، كما أنه ينقل إلى الكيان

([1]) International Accounting Standards Board, **"International Accounting Standard No 32 – Financial Instruments: Presentation"**, at www.IASB.org accessed on 8/9/2018

([2]) For more detalils:

- Deloitte, **IAS 39-Financial Instruments: Recognition and Measurement,** https://www.ia-splus.com/en/standards/ias/ias39 accessed on 24/3/2020.
- Deloitte, **IFRS 9 — Financial Instruments,** https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9 accessed on 17/8/2020.

الثاني حقاً تعاقدياً باستلام نقدية أو أداة مالية أخرى من الكيان الأول، أو تبادل أدوات مالية أخرى بشروط يحتمل أن تكون مواتية مع الكيان الأول.[١]

مما سبق يرى الباحثون بأن الأداة المالية هي عبارة عن أتفاق بين طرفين يكون لهما قدرة محدودة -إن وجدت- على تفاديه (لأن الاتفاق نافذ بحكم القانون)، ويترتب على هذا الاتفاق ما يلي:

- حق للمنشأة (أ) باستلام نقدية أو أداة مالية أخرى من المنشأة (ب)، أو تبادل أداة مالية أخرى من المنشأة (ب) بشروط من المحتمل أن تكون في صالح المنشأة (أ).
- التزام مالي على المنشأة (ب) بتسليم نقدية أو أداة مالية أخرى إلى المنشأة (أ)، أو تبادل أداة مالية أخرى مع المنشأة (أ) بشروط من المحتمل أن تكون في غير صالح المنشأة (ب).

ثانياً: مداخل القياس المحاسبي

اتجه الفكر المحاسبي خلال السنوات الماضية إلى الاهتمام باستخدام القيمة العادلة في الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، وذلك لأسباب عديدة أهمها توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، ويُعد هذا الاتجاه بمثابة ثورة في الفكر المحاسبي، بعد فترة طويلة استمرت لمدة تزيد عن ستين عاماً من الاستقرار على التكلفة التاريخية واستخدامه كأساس للقياس والإفصاح والاعتراف المحاسبي.[٢]

وسيتناول الباحثون مداخل القياس المحاسبي الأكثر شيوعاً، وهما مدخل التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في النقاط التالية:

([3]) Financial Accounting Standard FAS No.150, **"Accounting for Certain Financial Instruments with Characteristics of both Liabilities and Equity"**, 2003.

([٢]) إبراهيم، غادة أحمد نبيل، "آليات الحد من المشكلات الناتجة توسع المعايير المحاسبية فى استخدام القيمة العادلة – دراسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثانى، السنة ٢٠، أبريل ٢٠١٦م، ص ١٠٤٧.

أ- مدخل التكلفة التاريخية

(١) مفهوم التكلفة التاريخية:

يُعد مدخل التكلفة التاريخية من أهم المداخل المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية، ومن خلال هذا المدخل يتم إثبات أصول الوحدة الاقتصادية والتزاماتها حسب السعر التبادلي الفعلي الممثل لقيمة النقد المدفوع لحيازتها في تاريخ اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام، وقد عَرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين التكلفة التاريخية بأنها: المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم انجازها أو الالتزامات التي قُدمت مقابل سلع وخدمات تم استلامها أو سوف يتم استلامها.[١]

(٢) مبررات ومزايا التكلفة التاريخية:

تتمثل مبررات التكلفة التاريخية فيما يلي:

- الموضوعية: يعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تزويد الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها لتكون مفيدة في اتخاذ القرارات، ومن أجل الحفاظ على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية يجب أن تكون البيانات مبنية على أسس إثبات أو أدلة موضوعية خالية من الحكم الشخصي، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.
- الموثوقية: لعل أهم مبرر لمبدأ التكلفة التاريخية هو الموثوقية العالية في حالة مقارنتها مع الأسس الأخرى مثل القيمة العادلة.
- يشترط مبدأ التكلفة التاريخية وجود عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس، وهذا يدل على موضوعية وموثوقية أكبر.[٢]

---

(١)بوكساني، رشيد، وآخرون **"مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقادات والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة"**، الملتقى الدولي الأول: حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي، أيام ١٧-١٨ يناير٢٠١١م، ص ٦.

(٢)**المرجع السابق**، ص٧.

- إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموماً، لاسيما فرض الموضوعية وفرض الاستمرارية، ومبدأ الثبات.[١]

(٣) انتقادات وعيوب التكلفة التاريخية:

بالرغم من تلك المزايا والمبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أنه واجهه الكثير من الانتقادات والعيوب ولعل من أهم هذه العيوب ما يلي:[٢]

- تجاهل مبدأ التكلفة التاريخية لتقلبات الأسعار مما يؤدي إلى عدم مصداقية أرقام القوائم المالية.
- صعوبة مقارنة الأصول والالتزامات خلال الفترات المالية خاصةً في ظل ارتفاع مستوى الأسعار.
- إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساساً مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات السليمة.

بالإضافة إلى ذلك فنجد أنها وُجهت لها انتقادات أخرى منها:[٣]

- يرغب المستثمر في وضع أهمية أكبر على الملائمة (أكثر من الموثوقية) من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا مالا يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.
- مبدأ التكلفة التاريخية لا يتلائم ومتطلبات بعض القطاعات كقطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتوافقة مع السوق.
- عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس الواقع.

كذلك من الانتقادات التي واجهتها مبررات تطبيق التكلفة التاريخية ما يلي:[١]

---

(١)حنان، رضوان، **" النموذج المحاسبي المعاصر"**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٦م.

(٢)أبو طالب، يحي محمد، " القيمة العادلة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي"، **مجلة المال والتجارة**، العدد ٥٨٤، ديسمبر ٢٠١٧م، ص ص ١٨-٢١، متاح على http://search.mandumah.com/Record/871745

(٣)بوكساني، رشيد، وآخرون، **مرجع سابق**، ص٧.

- إن توزيع الربح المحاسبي المقاس وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى عدم كفاية التمويل الذاتي لإجراء الإحلال لعناصر الإنتاج المستخدمة فعلاً لتحقيق الإيرادات الفعلية.
- إن قياس الربح وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا يساعد على تقييم كفاءة الأداء لإدارة المنشأة.

مما سبق يتضح للباحثون أن معظم الانتقادات التي واجهت مبدأ التكلفة التاريخية تدور حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصاً الانتقاد بعدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الرشيدة، من هنا كان البحث عن البديل فكانت محاسبة القيمة العادلة هي البديل الأمثل.

ب- مدخل القيمة العادلة

(١) مفهوم القيمة العادلة:

عّرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB)) القيمة العادلة في معايير متعددة ومنها ما جاء في المعيار رقم ٣٩ بعنوان "الأدوات المالية الاعتراف والقياس" في الفقرة التاسعة بأن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتم به مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بين أطراف مُطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت.

"Fair Value is the Amount for which an Asset could be exchanged or a liability settled between knowledgeable willing parties in arm's length transaction".[(2)]

كما تناول مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تعريف القيمة العادلة في إصدارات كثيرة منها ما ورد في المعيار رقم ١٠٧ بعنوان "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية" والتي عَرفها في الفقرة الخامسة على أنها القيمة التي يمكن بها تبادل

([1])أبو الحسن،علي أحمد، "مبررات مدخل التكلفة التاريخية للقياس المحاسبي"، **مجلة المال والتجارة**، مجلد ١٤، العدد ١٦٢، أكتوبر ١٩٨٢م، ص ص ٣-١٥، متاح على: http://search.mandumah.com/Record/94204

([2]) www.Iasplus.com/en/standards/IAS/IAS39 . accessed on 25/11/2018.

الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبري أو التصفية.

"The Fair Value of A financial instrument is the Amount at which the instrument could be exchanged in a current transaction between willing parties other than in a forced or liquidation sale".(1)

كما عرفت القيمة العادلة في المعيار رقم ١٥٧ بعنوان "قياس القيمة العادلة" في الفقرة الخامسة على أنها السعر الذي نريد الحصول عليه من بيع الأصل أو ندفعه لسداد التزام في عملية مرتبة بين مشاركين بالسوق في تاريخ القياس.

"Fair Value is the price that would be received to sell an Assets or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement data".(2)

كما تم تعريف القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 13) وعنوانه قياسات القيمة العادلة، بشكل متطابق تماماً مع التعريف الوارد في المعيار الأمريكي رقم ١٥٧.(٣)

وفي ضوء التعاريف السابقة يرى الباحثون أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على مجموعة من الأركان الواجب توافرها وأهمها ما يلي:

- أصل أو التزام مراد تقييمه أو تبادله.
- أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة (تماثل المعلومات).
- وجود أسواق مستقرة تتم فيها عمليات البيع والشراء (سوق نشط).
- الظروف التي تتم فيها الصفقة، ظروف طبيعية، بحيث لا تتم في ظل ظروف التصفية أو الإجبار.
- عدم وجود مصالح مشتركة يسعى الطرفان لتحقيقها من عملية التبادل.

(1) www.fasb.org/pdf/fas107.bdf . accessed on 25/11/2018.
(2) www.fasb.org/pdf/fas157.bdf . accessed on 26/11/2018.
(3) www.iasplus.com/en/standards/ifrs13. accessed on 25/11/2018.

(٢) مبررات تطبيق القيمة العادلة:

ولعل من أهم هذه المبررات ما يلي:-[١]

- أوضح رئيس هيئة السوق المالي الأمريكي أن نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة يوفر معلومات أكثر ملائمة من تلك التي يوفرها مبدأ التكلفة التاريخية وخاصةً في ظل اقتصاد متضخم.
- يُمثل نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة الركيزة الأساسية لعمليات الخصخصة حيث يتم تسعير أسهم الشركات التي يتم طرحها للاكتتاب العام بالقيمة العادلة.

ومن هذه المبررات أيضاً ما يلي:"[٢]

- إن الاعتراف بالقيمة العادلة في القوائم المالية يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في تلك القوائم.
- ضرورة استخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات حيث إنها تهدف إلى إظهارها بقيمتها الحقيقية الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد القوائم المالية.
- تساعد محاسبة القيمة العادلة على إعداد قوائم مالية أكثر شفافية وتؤدي إلى تحسين خاصية إمكانية المقارنة بشكل موضوعي كما أنها تساهم في رفع أداء عمليات التخطيط والتنبؤ والتحليل المالي، وذلك من خلال توفير مؤشرات تهتم بقياس الأداء الحقيقي للمنشأة.[٣]

(٣) مشاكل تطبيق مدخل القيمة العادلة:

تتمثل أهم مشاكل تطبيق القيمة العادلة كأحد مداخل القياس المحاسبي فيما يلي:

([١])حسين، سيد عبد الفتاح صالح، "تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية - درسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٩م، ص ٥١٤.

([٢]) التهامي، عز الدين فكري، "المحاسبة عن القيمة العادلة فى إطار المعايير المحاسبية وانعكاساتها فى الأزمة المالية العالمية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، جامعة سوهاج، المجلد ٢٣، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٩م، ص ١٢٠.

([٣]) أحمد، سيد محمد سيد، "العلاقة بين تطبيقات مفهوم القيمة العادلة والأزمات المالية – دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير منشوره**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م، ص ١٢٢.

- إنه في حالة عدم توافر أسعار سوقية حاضرة قابلة للملاحظة، تكون المعلومات الناتجة عن القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تُبنى على تقديرات نماذج رياضية ذاتية التي تعتمد على الاجتهاد والتقدير الشخصي وافتراضات الإدارة، مما يؤدي إلى التأثير سلباً على ثقة مستخدمي التقارير المالية.(١)
- هناك مخاطر أخلاقية نتيجة تطبيق القيمة العادلة، تتمثل في محاولة تضخيم أصول الوحدة الاقتصادية بغرض الحصول على تمويل أكبر للمشروعات التي تنوي الوحدة الاستثمار فيها.(٢)
- إن قياس القيمة العادلة بناءً على اختيار المنشأة حيث يتم التقرير عن بعض البنود بالقيمة العادلة بينما يظل باقي البنود بالتكلفة التاريخية يُؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة ويزيد من فرص التلاعب الإداري.(٣)
- إن قياس القيمة العادلة بخلاف تلك التي اعتمدت على الأسعار المتداولة المعلنة، خلقت مشاكل إضافية لمراقبي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية لعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات.(٤)
- إن القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للأصول غير المالية سيظل واحداً من أهم المشاكل التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الوقت الحالي على الأقل.(١)

([1]) Alexander, et, al, **"Fair Value Measurement in Financial Reporting"** Procardia Economics and Finance, Vol.3, October 2012, pp 84-90.

([2]) Caskey and Hughes, "Assessing the Impact of Alternative Fair Value Measures on the Efficiency of Project Selection and Continuation", **the Accounting review journal**, Vol.87, No.2, March 2012, pp 483-512.

([3]) Leggett et al, **"The Frequency, Magnitude, and Measurement subjectivity Associated with Liabilities Reported at Fair Value"** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol.19, No.1, 2015, pp160-170.

([4]) Palea and Maino, **"Fair Value Measurement under IFRS 13 A faithful Representation of Real-World Economic Phenomena",** working paper, University of Turin-Italy,No.10, June 2012, pp 1-31, at http://www.de.unito.it accessed on 18/12/2018.

- إن التقارير المالية المعدة وفقاً لمقاييس القيمة العادلة تُعد أكثر تقلباً فيما يتعلق بالأرباح المعلن عنها إذا ما قورنت بالتقارير المالية وفقاً للتكلفة التاريخية.(٢)
- إن الإرشادات التي يتم استخدامها في قياس القيمة العادلة غير متوافقة بصفة دائمة في مختلف المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة، ويرجع هذا التنوع في الممارسة العلمية.(٣)

المبحث الثالث

الاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ وأثره على جودة المعلومات المحاسبية

أولاً: نشأة المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

كان لتداعيات الأزمة المالية العالمية أثر واضح على بيئة الأعمال بصورة عامة، وعلى معايير المحاسبة على وجه الخصوص وذلك للارتباط الوثيق الذي تلعبه معايير المحاسبة في البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال ويتضح هذا الأثر بصورة جلية في التغيرات التي حدثت في معايير المحاسبة الدوليةIAS بجانب التغيرات في المبادئ المحاسبية المقبولة بصورة عامة GAAP، بالإضافة لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات على المعايير

---

(١) أبوالخير، مدثر طه، "التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة- دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية"،**المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٠٩م، ص ص ١٨٩-٢٥٧.

(٢) فريد، فريد محرم، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معاييرالمحاسبةIFRS, IAS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، جامعة بنها، العدد الأول، يناير ٢٠١٣م، ص ص ٢٩٩-٣٥٧.

(3) Hegazy, Wagdi Hamed.,"Auditors Perceptions Towards implementation of Fair Value According to IFRS 13 in developing Countries: Evidence from Lebanon", **Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research**, Faculty of Commerce, Alexandria University, Vol.51, No.2, July 2014, pp 1-19, At http://www.alexcommerce.edu.eg accessed on 12/8/2018.

القائمة لضمان جودة إعداد التقارير المالية، وفيما يتعلق بالأدوات المالية بصفة خاصة المعيار الدولي رقم ٣٩، واستجابة لتلك الاتجاهات واستناداً إلى الجهود المبذولة من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG) صدر في نوفمبر ٢٠٠٩م المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9) من خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي:

١- المرحلة الأولى: متطلبات التصنيف والقياس للأصول والالتزامات المالية.

٢- المرحلة الثانية: منهج انخفاض القيمة (التكلفة المستهلكة وانخفاض القيمة).

٣- المرحلة الثالثة : محاسبة التحوط؛ وتم إصدار الصيغة النهائية للمعيار في عام ٢٠١٤م.[١]

ثانياً: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

١ـ الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية طبقاً لـ IFRS 9:

(أ) الاعتراف المبدئي طبقاً IFRS 9

نص المعيار(IFRS 9) على أنه يجب على المنشأة أن تثبت أصلاً أو التزاماً مالياً في قائمة مركزها المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة، على أن يتم إثبات عمليات الشراء والبيع باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر.[٢]

(ب) إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

طبقاً للمعيار (IFRS 9) يجب إلغاء الاعتراف بأصل مالي إذا توافر أحدى الشرطين التاليين:

([1]) Delloite, **IFRS 9 - Financial Instruments**, at https://www.iasplus.com/en/standards/if-rs/ifrs9, accessed on 17/2/2019.

([3]) Alibhai, Salim., et al., **"wiley 2018 Interpretation and Application of IFRS Standa-rds",** John Wiley & sons, Ltd, Hoboken, New Jersey, 2018, p 626.

أ- انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي.

ب- أن يكون قد تم تحويل الأصل المالي (بيعه مثلاً) ويكون تحويل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف بناءً على تقييم مدى تحويل مخاطر ومكافآت ملكية الأصل.

وعند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين المبلغ الدفتري (مقاساً في تاريخ إلغاء الإثبات) وبين العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يجب أن يتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة (paragraph 3,2,12).

(ج) إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

بين المعيار (IFRS 9) الحالات التي يحق للمنشأة أن تقوم بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي أو جزء منه طبقاً لما يأتي:[١]

- يجب على المنشأة أن تلغي الالتزام المالي أو جزء منه من قائمة مركزها المالي عندما يتم الوفاء به، من خلال سداد الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغاءه أو ينقضي. (paragraph 3,3,1)
- إذا قامت المنشأة بمبادلة التزام مالي بالتزام مالي آخر، وجب عليها إلغاء الالتزام المالي الأصلي وإثبات الالتزام المالي الجديد، كذلك في حالة المحاسبة عن التعديل الجوهري في شروط التزام مالي قائم أو جزء منه (سواء كان يعزي إلى ضائقة مالية للمدين أم لا) على أنه إلغاء للالتزام المالي (paragraph 3,3,2).

([1]) for more details:

- KPMG, **First impressions: IFRS 9 Financial instruments,** Dece 2014, at https://assets.kp-mg/content/dam/kpmg/pdf/2015/06/first-impressions-IFRS9-O-201409.pdf accessed on 5/2/2019.
- Cipullo, Nadia,.Vinciguerra, Rosa,. "The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects", **journal Social and Behavioral Sciences,** 164 (7), 2014, P 91.
- International Accounting Standards Board, **"International Financial Reporting Standard No 9 – Financial Instruments**, at https://www.IFRS.org, accessed on 26/1/2019.

٢ـ تصنيف الأصول والالتزامات المالية طبقاً لـ IFRS 9:

(أ) تصنيف الأصول المالية:

يصنف المعيار (IFRS 9) كافة الأصول المالية إلى فئتين:[١]

الفئة الأولى: أصول مالية بالقيمة العادلة، وتنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الفئة الثانية: أصول مالية بالتكلفة المستهلكة

ويتم التصنيف ضمن هاتان الفئتان عند الاقتناء، بناءً على ما يلي:

١- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.

ويشير إلى كيفية إدارة المنشأة لأصولها المالية من أجل توليد تدفقات نقدية، أي من جمع تدفقات نقدية تعاقدية أو بيعها أو كليهما ويتم تحديدها بواسطة موظفي الإدارة الرئيسيين.

٢- خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

وتشير إلى كيفية قيام المنشأة بتحصيل التدفقات النقدية المستقبلية من أصولها المالية وما إذا كانت تتعلق بمدفوعات الفائدة أو الربح أو المكاسب الأخرى.

وقد بين المعيار الشروط التي يجب أن تتوفر عند قياس الأصل المالي، ووضع لكل طريقة قياس شروط معينة وذلك بهدف التسهيل والتوضيح للجهات المعنية والتقليل من اللبس عند إعداد القوائم المالية.[٢]

مما سبق يتبين أنه يمكن اعتماد ثلاثة أنواع من نماذج أعمال إدارة الأصول المالية وهي:

---

(١) حميدات، جمعه، "**خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ٢٠١٤م، ص ٤٩٢.

(1) KPMG, **IFRS 9 creates specific challenges for insurers**, KPMG LLP, June 2015,p 2-3. At https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/06/8947-ifrs9-insurerseng-web-f.pdf on 1/4/2020.

١- نموذج عمل هدفه الاحتفاظ بالأصول المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها (القياس بالتكلفة المستهلكة).

٢- نموذج عمل هدفه الاحتفاظ بالأصول المالية وتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها مع إمكانية بيع هذه الأصول في وقت لاحق (القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).

٣- نماذج عمل أخرى، وفى هذا النوع يتم شراء الأصول المالية للاستفادة من التغيرات في القيمة، وبعبارة أخرى، محفظة الاستثمارات التي تعتزم المنشأة المتاجرة فيها توقعاً لتحقيق الأرباح (القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة).

(ب) تصنيف الالتزامات المالية

ألزم المعيار (IFRS 9) المنشأة أن تصنف جميع الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستثناء ما يلي:[١] (paragraph 4,2,1)

أ- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، حيث يجب أن يتم قياس مثل هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي هي التزامات، لاحقاً بالقيمة العادلة.

ب- الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا تكون عملية تحويل أصل مالي مؤهلة لإلغاء الاعتراف أو عندما يطبق منهج المشاركة المستمرة.

ج- عقد الضمان المالي، والتزامات تقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق، بعد الاعتراف المبدئي ينبغي على مُصدر العقد أو مُصدر الالتزام قياسه لاحقاً بأيهما أكبر من: المبلغ المخصص وفقاً للمعيار IAS 37 (المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة)، أو المبلغ المعترف به مبدئياً مطروحاً منه المبلغ المجمع للدخل المعترف به وفقاً لمعيار IFRS 15.

(2) IASB, IFRS 9, **Op. Cit**, P 337.

د- أي عوض نقدي محتمل لمنشأة مسحوذة في عملية اندماج أعمال يطبق عليها معيار IFRS 3 (اندماج الأعمال) وينبغي قياس هذا العوض النقدي المحتمل لاحقاً بالقيمة العادلة.

٣- قياس الأصول والالتزامات المالية طبقاً لـ IFRS 9:

(أ) القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية:

يجب قياس كافة الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف المبدئي (الشراء) بالقيمة العادلة، والتي تمثل التكلفة في تاريخ الشراء مضافاً إليها أو مطروحاً منها تكاليف المعاملة (عمولات ومصاريف الشراء) والمنسوبة مباشرة إلى امتلاك أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي، باستثناء مصاريف وعمولات الشراء للأصول والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والتي تعالج (مصاريف وعمولات الشراء) في هذه الحالة كمصروف فترة في الأرباح والخسائر.[١]

(ب) القياس اللاحق للأصول المالية

بعد الاعتراف المبدئي وعند إعداد القوائم المالية في نهاية كل فترة، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة بناءً على النموذج المتبع لإدارة الأصول المالية، وطبيعة التدفقات النقدية للأصل المالي.[٢] فإذا كان اقتناء الأصل المالي قد تم بغرض الاحتفاظ وتحصيل التدفقات النقدية الناتجة عنه، وكانت شروط التعاقد مرتبطة بالتدفقات النقدية والتي تمثل أصل المبلغ وفوائده خلال مدة معينة، في هذه الحالة يقاس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة مع إطفاء العلاوة أو الخصم بطريقة الفائدة الفعالة، وعند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو إعادة تصنيفه يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر وإظهارها في حساب الأرباح والخسائر. أما إذا لم يكن الأصل المالي قد تم اقتناءه بالنموذج السابق وبالشروط السابقة، يتم قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة.[٣]

([1]) Bakker, Erwin., et al.,**"wiley IFRS 2017: Interpretation and Application of International Financial Reporting standards",** Wiley & sons, Inc, Hoboken, New Jersey, 2017, p 622.

([2]) Gornjak, Mojca,. "Analysis of the Replacement of International Financial Reporting Standard for Financial Instruments: IAS39 Versus IFRS 9", **journal of Integrated Economy and Society: Diversity, Creativity, and Technology,** Vol 16, No 18, 2018, p 152.

([3]) **Ibid,** P 153.

(ج) القياس اللاحق للالتزامات المالية

بعد الاعتراف المبدئي ، يجب على المنشأة أن تقيس الالتزام المالي وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في المعيار IFRS 9 والمتعلقة بالاعتراف اللاحق للالتزام المالي وحسب ما ورد سابقاً في تصنيف الالتزامات المالية (paragraph 5,3,1)، كما يجب على المنشأة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط على تحوط القيمة العادلة فيما يخص التحوط لمحفظة مخاطر سعر الفائدة، على الالتزام المالي المحدد كبند محوط (paragraph 5,3,2).

ثالثاً: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

عُرفت الخصائص النوعية بأنها السمات أو الصفات التي تجعل من المعلومات المقدمة في البيانات المالية مفيدة لأصحاب المصالح.[١]

وتتمثل أهم الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبة في العناصر التالية:-

أ- الملائمة (Relevance):

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، فأنه يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملائمة، عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية لمتخذي القرارات من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة.[٢]

وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لهذه المعلومات قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية، أو تأكيدية ويقصد بهما:[٣]

---

(١) الباز، ماجد مصطفى على،" جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد ٣، العدد الأول، ٢٠١٢م، ص ١٣٥.

(٢) صالح، رضا إبراهيم، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، **مرجع سابق**، ص ٣٤.

(٣) الميهي، رمضان عبد الحميد، الميهي، رمضان عبد الحميد،"مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS – دراسة مبدئية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٣٩، العدد٤،٢٠١٥م، ص ٦٥٢.

١- **القيمة التنبؤية**: تتمثل في قدرة المعلومات ومحتوياتها على تحسين قدرة المستخدم على التنبؤ ببنود البيانات المحاسبية المستقبلية.

٢- **القيمة الاسترجاعية أو التأكيدية**: تتمثل في قدرة المعلومات على التأثير على القرارات من خلال تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية أو السابقة لمتخذي القرارات.

ب- الموثوقية (Reliability):

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لابد أن تكون موثوقة وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت تخلو من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بصدق عما تقصد أن تعبر عنه أو ما يتوقع على نحو معقول أن تعبر عنه.[١]

وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن خاصية الموثوقية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:[٢]

١- **التمثيل الصادق**: لكي تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.

٢- **الجوهر فوق الشكل**: لكي تمثل المعلومات المعروضة العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلاً صادقاً، والتي من المفترض أنها تمثلها، وعندما يختلف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فإن صفة " الجوهر فوق الشكل" تتطلب أن تتم المحاسبة والتقرير عن جوهر العملية وأثارها، بغض النظر عن شكلها القانوني.

٣- **الحيادية**: لكي تكون المعلومات موثوقة يجب أن تكون محايدة، أي تخلو من التحيز.

---

(١) صالح، رضا إبراهيم، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، **مرجع سابق**، ص ٣٥.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٦.

٤- **الحذر والاكتمال:** يجب أن تكون المعلومات في التقارير المالية كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، ويجب تجنب أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة.

ج- القابلية للمقارنة (Comparability):

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن تكون قابلة للمقارنة ويقصد بذلك قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنات بين أداء الوحدة الاقتصادية وأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى خلال فترة زمنية معينة، وأيضاً مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.[١] وتتطلب القابلية للمقارنة أن يكون المستفيدين على علم بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وضرورة الاتساق والثبات في استخدام مفاهيم القياس المحاسبي لعناصر التقارير، ويقصد بالثبات في المحاسبة تطبيق الوحدة المحاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة إلى أخرى، إلا أن الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية لا يمنع الوحدة من تغيير الطرق التي تستخدمها من فترة إلى أخرى، إذا أثبت أفضليتها وملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية.[٢]

د- القابلية للفهم (Understandability):

لكي تكون المعلومات مفيدة، لابد أن تكون قابلة للفهم، وترتبط القابلية للفهم بتصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يجعلها مفهومة لمستخدمي التقارير المالية، وفي ظل بيئة أعمال مليئة بالتعقيدات الحالية، فإنه عند إعداد التقرير المالي أصبح تلخيص كافة الأحداث الاقتصادية في تقرير ملخص عملية صعبة خاصةً في بعض المجالات، مثل الأدوات المالية ومشتقاتها والتأجير التمويلي واندماج الأعمال والتقاعد واتفاقيات التمويل وعمليات الاعتراف بالإيراد وقضايا الضرائب المؤجلة، لذا

(١) الباز، ماجد مصطفى علي، **مرجع سابق**، ص ١٣٧.

(٢) الميهي، رمضان عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ٦٥٣.

تتعدد التفسيرات والإيضاحات التي تستخدم بشكل موسع لتفسير هذه العمليات وتأثيراتها المستقبلية المتوقعة في ضوء تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.[١]

رابعاً: أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على جودة المعلومات المحاسبية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية في ٢٤ يوليو ٢٠١٤م، كاستجابة وخطوة أولية لاستبدال الصعوبات والانتقادات التي وجهت إلى المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣٩ وذلك بهدف تحسين عمليات إعداد التقارير المالية وتلافى تلك الانتقادات وتبسيط محاسبة الأدوات المالية، وتضمن هذا المعيار(IFRS 9) إرشادات مهنية عالية المستوى ترتبط بتصنيف وقياس الأصول المالية من خلال الاعتماد عند إصداره على الأسس المنطقية والوضوح ونماذج أعمال المشروعات، بالإضافة إلى خصائص التدفقات النقدية التي ترتبط بقياس وتصنيف الأصول المالية، مما ساهم بذلك في زيادة خاصية الوضوح والسهولة في تطبيق المعيار.

ومن خلال تناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالدراسة، يمكن القول بأن هذا المعيار من شأنه تحقيق الآتي:

١- إن تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ القائمة على المبادئ، من شأنها أن تسهل المحاسبة عن الأصول المالية بعيداً عن التدخلات والحكم الشخصي، مما ينعكس إيجابيا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٢- عمل المعيار على تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس مما يترتب عليه زيادة قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير القيم المالية المرتبطة بالأدوات المالية وفهمها بصورة أفضل الأمر الذي يحسن من خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

٣- عمل المعيار على إلغاء أو تخفيض عدم التماثل المحاسبي في قياس الأصول والالتزامات المالية وما يترتب عليها من مكاسب وخسائر، وهذا يعنى استخدام أساس قياسي واحد وهو القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي، وكذلك

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٦٥٤.

عرض المكاسب أو الخسائر المترتبة على الأداة المالية بطريقة عرض واحدة أما من خلال الدخل الشامل أو من خلال الأرباح والخسائر مما يؤدي إلى تحسين خاصية قابلية المعلومات للفهم وقابليتها للمقارنة.

٤- عمل المعيار على تبسيط الاعتراف والقياس الأمر الذي يقلل من صعوبات التطبيق التي كانت تواجهها الشركات عند تطبيق المعيار الدولي رقم ٣٩ الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة ويحسن من موثوقية المعلومات المحاسبية.

٥- قدم المعيار مدخلاً جديداً لتصنيف الأصول المالية وربطها بخصائص التدفقات التعاقدية ونماذج الأعمال التي تستخدمها منشآت الأعمال المختلفة، الأمر الذي يحسن من خاصية ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

٦- عمل المعيار على قياس الأصول المالية بشكل مستمر على أساس الاختيار من بين بديلين هما: القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة، وتشير الاستمرارية هنا إلى عدم بيع الأصل للاستفادة من التغير في القيمة، الأمر الذي يحسن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٧- عمل المعيار على إلزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالانتقال لتطبيق المعيار من حيث متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية، والمعلومات المتعلقة بفئات الأصول المالية في بيان المركز المالي وفق نموذج العمل، والإفصاح عن فئة القياس الجديدة، جميع هذه الإفصاحات من شأنها إتاحة معلومات ذات فائدة لمستخدميها.

المبحث الرابع

الدراسة الميدانية

١ـ مجتمع وعينة الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بمشكلة الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، حيث بلغ عدد تلك الشركات (٣٣) شركة في قطاع الخدمات المالية و(١٤) شركة في قطاع البنوك، وذلك طبقاً للبيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.[١]

وقد تمثلت عينة الدراسة من المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية وبلغ حجم العينة (٢٠) مراجع خارجي (تمثلت في مكاتب وشركات مراجعة وأجهزة رقابية) طبقاً لبيانات شركات قطاعي الخدمات المالية والبنوك المتاحة على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.

وقد تم توزيع عدد (١٦٩) قائمة استقصاء، المسترد منها عدد (١٤٨) قائمة من القوائم الموزعة، ويُعتبر معدل الاستجابة من المعدلات المرتفعة حيث بلغت نسبة الردود (٨٧.٦%) ولعل الارتفاع النسبي للردود يمكن إرجاعه إلى المتابعة المستمرة والتواصل المباشر مع المستقصى منهم من جانب الباحث، واستبعد منها عدد (١١) قائمة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وتم إخضاع (١٣٧) قائمة للتحليل الإحصائي من القوائم المستردة.

٢ـ تحليل نتائج متغيرات الدراسة الميدانية

تختص هذه النقطة بتحليل أراء عينة الدراسة حول فقرات قائمة الاستقصاء بهدف اختبار فروض البحث ومناقشتها، ولتحقيق ذلك تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي (التوزيع التكراري، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، كما تم استخدام التحليل الإحصائي الاستدلالي والذي تمثل في اختبار One Sample T-Test (T) عند مستوى معنوية ٥% بمستوى ثقة ٩٥%، واعتمد الباحث المستويات

(1) http://www.egx.com.eg/ar/MarketWatchSectors.aspx. accessed on 22/10/2019

التالية لتقدير درجة الاستجابة (درجة التأييد) وتتكون من خمسة مستويات هي مرتفعة جداً، مرتفعة، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً، كما سيتضح من الآتي:

أ- نتائج اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه "لا يعتبر معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية ذات أهمية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

جدول رقم (٥-٥) التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الفرض الأول.

فقرات المحور الأول	مقياس ليكرت الخماسي (تكرارات/النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط النسبي	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب
	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	مهم							
X1-1	٦٥	٤٧	٢٣	٢	٠	٤,٢٨	٠,٧٩٣	٨٥,٦٪	مرتفعة جداً	١٨,٨٦١	٠,٠٠٠	٢
	٤٧,٤٪	٣٤,٣٪	١٦,٨٪	١,٥٪	٠,٠٪							
X1-2	٤٤	٦٦	٢٣	٤	٠	٤,٠٩	٠,٧٧٥	٨١,٨٪	مرتفعة جداً	١٦,٥٢٨	٠,٠٠٠	٦
	٣٢,١٪	٤٨,٢٪	١٦,٨٪	٢,٩٪	٠,٠٪							
X1-3	٣٠	٧١	٣٣	٣	٠	٣,٩٣	٠,٧٤٠	٧٨,٦٪	مرتفعة	١٤,٧٨٥	٠,٠٠٠	١٠
	٢١,٩٪	٥١,٨٪	٢٤,١٪	٢,٢٪	٠,٠٪							
X1-4	٥٣	٥٠	٢٣	١١	٠	٤,٠٦	٠,٩٣٨	٨١,٢٪	مرتفعة جداً	١٣,٢١٤	٠,٠٠٠	٧
	٣٨,٧٪	٣٦,٥٪	١٦,٨٪	٨,٠٪	٠,٠٪							
X1-5	٣٢	٦٦	٣٥	٤	٠	٣,٩٢	٠,٧٧٧	٧٨,٤٪	مرتفعة	١٣,٨٥٤	٠,٠٠٠	١١
	٢٣,٤٪	٤٨,٢٪	٢٥,٥٪	٢,٩٪	٠,٠٪							
X1-6	٢٨	٤٥	٣٩	٢٤	١	٣,٥٥	١,٠٢٩	٧١,٠٪	مرتفعة	٦,٢٢٨	٠,٠٠٠	١٦
	٢٠,٤٪	٣٢,٨٪	٢٨,٥٪	١٧,٥٪	٠,٧٪							
X1-7	٣٧	٣٧	٤٦	١٧	٠	٣,٦٩	١,٠٠٦	٧٣,٨٪	مرتفعة	٧,٩٨٧	٠,٠٠٠	١٥
	٢٧,٠٪	٢٧,٠٪	٣٣,٦٪	١٢,٤٪	٠,٠٪							
X1-8	٦٠	٥٦	١٩	٢	٠	٤,٢٧	٠,٧٥٢	٨٥,٤٪	مرتفعة جداً	١٩,٧٥٦	٠,٠٠٠	٣
	٤٣,٨٪	٤٠,٩٪	١٣,٩٪	١,٥٪	٠,٠٪							
X1-9	٣٥	٤٢	٤٨	١٢	٠	٣,٧٣	٠,٩٤٣	٧٤,٦٪	مرتفعة	٩,٠٥٧	٠,٠٠٠	١٤
	٢٥,٥٪	٣٠,٧٪	٣٥,٠٪	٨,٨٪	٠,٠٪							
X1-10	٦٥	٥٨	١١	٣	٠	٤,٣٥	٠,٧٢٣	٨٧,٠٪	مرتفعة جداً	٢١,٨٤٧	٠,٠٠٠	١
	٤٧,٤٪	٤٢,٣٪	٨,٠٪	٢,٢٪	٠,٠٪							
X1-11	٥٦	٤٥	٣٣	٣	٠	٤,١٢	٠,٨٥٣	٨٢,٤٪	مرتفعة جداً	١٥,٤٣	٠,٠٠٠	٤
	٤٠,٩٪	٣٢,٨٪	٢٤,١٪	٢,٢٪	٠,٠٪							

فقرات المحور الأول	مقياس ليكرت الخماسي (تكرارات/النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط النسبي	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب
	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	مهم							
X1-12	٢٦	٧٦	٣٢	٣	٠	٣,٩١	٠,٧١٢	٪٧٨,٢	مرتفعة	١٤,٩٩٩	٠,٠٠٠	١٢
	٪١٩,٠	٪٥٥,٥	٪٢٣,٤	٪٢,٢	٪٠,٠							
X1-13	٤٢	٦٦	٢٣	٦	٠	٤,٠٥	٠,٨٠٧	٪٨١,٠	مرتفعة جدًا	١٥,٢٣٩	٠,٠٠٠	٨
	٪٣٠,٧	٪٤٨,٢	٪١٦,٨	٪٤,٤	٪٠,٠							
X1-14	٤٦	٥١	٣٢	٨	٠	٣,٩٩	٠,٨٩٩	٪٧٩,٨	مرتفعة جدًا	١٢,٨٢٦	٠,٠٠٠	٩
	٪٣٣,٦	٪٣٧,٢	٪٢٣,٤	٪٥,٨	٪٠,٠							
X1-15	٣٥	٥٠	٤٠	١١	١	٣,٧٨	٠,٩٤٥	٪٧٥,٦	مرتفعة	٩,٦٧٥	٠,٠٠٠	١٣
	٪٢٥,٥	٪٣٦,٥	٪٢٩,٢	٪٨,٠	٪٠,٧							
X1-16	٦٠	٤٣	٢٦	٦	٢	٤,١٢	٠,٩٦٣	٪٨٢,٤	مرتفعة جدًا	١٣,٥٧٣	٠,٠٠٠	٥
	٪٤٣,٨	٪٣١,٤	٪١٩,٠	٪٤,٤	٪١,٥							
محور الفرض الأول						٣,٩٩	٠,٤٥١٧	٪٧٩,٨	مرتفعة جدًا	٢٥,٦٥٥	٠,٠٠٠	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات التحليل

يتبين من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع الفقرات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لإجمالي محور الفرض الأول (٢٥.٦٥٥) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، وكذلك الحال على مستوى كل فقرة على حدة.

وهذا ما أكده التحليل الإحصائي الوصفي لمحور الفرض الأول؛ حيث بلغ الوسط الحسابي أو النسبي العام (٣.٩٩ أو ٧٩.٨%) وبانحراف معياري بلغ (٠.٤٥١٧)، وهو أكبر من الوسط الحسابي أو النسبي الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣.٤ من ٥ أو ٦٨% من ١٠٠).

أيضاً أثمرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لاختبار الفرض الأول عن رفض فرض العدم، الذي ينص على أنه "لا يعتبر معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية ذات أهمية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية"، وقبول الفرض البديل، الذي ينص على أنه "يعتبر معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9

والمتعلق بالأدوات المالية ذات أهمية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

ب - نتائج اختبار الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه "لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

جدول رقم (٥-٦) التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الفرض الثاني.

فقرات المحور الثاني	مقياس ليكرت الخماسي (التكرارات/النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط النسبي	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة							
X2-1	٦٥	٥٤	١٢	٦	٠	٤,٣٠	٠,٨٠٨	٨٦,٠٪	مرتفعة جداً	١٨,٨٢٨	٠,٠٠٠	١
	٤٧,٤٪	٣٩,٤٪	٨,٨٪	٤,٤٪	٠,٠٪							
X2-2	٥٢	٦٤	٩	١٢	٠	٤,١٤	٠,٨٨٤	٨٢,٨٪	مرتفعة جداً	١٥,٠٧١	٠,٠٠٠	٤
	٣٨,٠٪	٤٦,٧٪	٦,٦٪	٨,٨٪	٠,٠٪							
X2-3	٥٢	٦٧	١١	٧	٠	٤,٢٠	٠,٧٩٤	٨٤,٠٪	مرتفعة جداً	١٧,٦٥٣	٠,٠٠٠	٣
	٣٨,٠٪	٤٨,٩٪	٨,٠٪	٥,١٪	٠,٠٪							
X2-4	٦٣	٥٣	١٨	٢	١	٤,٢٨	٠,٨٠٢	٨٥,٦٪	مرتفعة جداً	١٨,٦٤٤	٠,٠٠٠	٢
	٤٦,٠٪	٣٨,٧٪	١٣,١٪	١,٥٪	٠,٧٪							
X2-5	٤٢	٦٩	١٨	٦	٢	٤,٠٤	٠,٨٦٥	٨٠,٨٪	مرتفعة جداً	١٤,١٢٦	٠,٠٠٠	٥
	٣٠,٧٪	٥٠,٤٪	١٣,١٪	٤,٤٪	١,٥٪							
X2-6	٢٩	٤٤	٥٢	١١	١	٣,٦٥	٠,٩٢٨	٧٣,٠٪	مرتفعة	٨,١٩٢	٠,٠٠٠	٦
	٢١,٢٪	٣٢,١٪	٣٨,٠٪	٨,٠٪	٠,٧٪							
محور الفرض الثاني						٤,١٠١	٠,٥٩٥٦	٨٢,٠٪	مرتفعة جداً	٢١,٦٣٧	٠,٠٠٠	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات التحليل

يتبين من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع الفقرات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لإجمالي محور الفرض الثاني (٢١.٦٣٧) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، وكذلك الحال على مستوى كل فقرة على حدة.

وهذا ما أكده التحليل الإحصائي الوصفي لمحور الفرض الثاني؛ حيث بلغ الوسط الحسابي أو النسبي العام (٤.١٠ أو ٨٢.٠%) وبانحراف معياري بلغ (٠.٥٩٥٦)، وهو أكبر من الوسط الحسابي أو النسبي الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣.٤ من ٥ أو ٦٨% من ١٠٠).

أيضاً أثمرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لاختبار الفرض الثاني عن رفض فرض العدم، الذي ينص على أنه "لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية"، وقبول الفرض البديل، الذي ينص على أنه "يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

ج - نتائج اختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على أنه "لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

جدول رقم (٥-٧) التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الفرض الثالث.

فقرات المحور الثالث	مقياس ليكرت الخماسي (التكرارات/النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة							
X3-1	١٥	٥٦	٤٨	١٨	٠	٣,٥٠	٠,٨٢٩	٧٠,٠٪	مرتفعة	٦,٧٦٧	٠,٠٠٠	٦
	١٠,٩٪	٤٠,٩٪	٣٥,٠٪	١٣,١٪	٠,٠٪							
X3-2	٢٠	٥٣	٥٤	١٠	٠	٣,٦١	٠,٨٠٣	٧٢,٢٪	مرتفعة	٨,٥٨٨	٠,٠٠٠	٣
	١٤,٦٪	٣٨,٧٪	٣٩,٤٪	٧,٣٪	٠,٠٪							
X3-3	٢٦	٥١	٤٧	١٣	٠	٣,٦٦	٠,٨٢٣	٧٣,٢٪	مرتفعة	٨,٥٩٤	٠,٠٠٠	٢
	١٩,٠٪	٣٧,٢٪	٣٤,٣٪	٩,٥٪	٠,٠٪							
X3-4	١٥	٥٧	٥٠	١٥	٠	٣,٥٣	٠,٧٨١	٧٠,٦٪	مرتفعة	٧,٣٩٣	٠,٠٠٠	٥
	١٠,٩٪	٤١,٦٪	٣٦,٥٪	١٠,٩٪	٠,٠٪							
X3-5	٢٩	٨١	٢٤	٣	٠	٣,٩٩	٠,٦٩١	٧٩,٨٪	مرتفعة جدًا	١٦,٨٠٨	٠,٠٠٠	١
	٢١,٢٪	٥٩,١٪	١٧,٥٪	٢,٢٪	٠,٠٪							
X3-6	١٧	٥٧	٥٠	١٣	٠	٣,٥٧	٠,٩١١	٧١,٤٪	مرتفعة	٨,٠٣٣	٠,٠٠٠	٤
	١٢,٤٪	٤١,٦٪	٣٦,٥٪	٩,٥٪	٠,٠٪							
محور الفرض الثالث						٣,٦٤٣	٠,٥٤٧٧	٧٢,٩٪	مرتفعة	١٦,٨٧٨	٠,٠٠٠	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات التحليل

يتبين من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع الفقرات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لإجمالي محور الفرض الثالث (١٦.٨٧٨) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، وكذلك الحال على مستوى كل فقرة على حدة.

وهذا ما أكده التحليل الإحصائي الوصفي لمحور الفرض الثالث؛ حيث بلغ الوسط الحسابي أو النسبي العام (٣.٦٤ أو ٧٢.٩%) وبانحراف معياري بلغ (٠.٥٤٧٧)، وهو أكبر من الوسط الحسابي أو النسبي الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣.٤ من ٥ أو ٦٨% من ١٠٠).

أيضاً أثمرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لاختبار الفرض الثالث عن رفض فرض العدم، الذي ينص على أنه "لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي

IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية"، وقبول الفرض البديل، الذي ينص على أنه "يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي 9 IFRS والمتعلق بالأدوات المالية على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

د - نتائج اختبار الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على أنه "لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على قابلية فهم المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

جدول رقم (٥-٨) التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الفرض الرابع.

فقرات المحور الرابع	مقياس ليكرت الخماسي (التكرارات/النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة							
X4-1	٢٠	٧٢	٣٩	٥	١	٣,٧٧	٠,٧٦٩	٪٧٥,٤	مرتفعة	١١,٦٥٨	٠	٥
	٪١٤,٦	٪٥٢,٦	٪٢٨,٥	٪٣,٦	٪٠,٧							
X4-2	٣٦	٦٩	٢٤	٨	٠	٣,٩٧	٠,٨٢٢	٪٧٩,٤	مرتفعة	١٣,٨٢٤	٠	٢
	٪٢٦,٣	٪٥٠,٤	٪١٧,٥	٪٥,٨	٪٠,٠							
X4-3	٢٦	٨٢	٢٢	٧	٠	٣,٩٣	٠,٧٤٤	٪٧٨,٦	مرتفعة	١٤,٥٨٥	٠	٣
	٪١٩,٠	٪٥٩,٩	٪١٦,١	٪٥,١	٪٠,٠							
X4-4	٣١	٨٢	١٨	٦	٠	٤,٠١	٠,٧٣٣	٪٨٠,٢	مرتفعة جداً	١٦,٠٩٣	٠	١
	٪٢٢,٦	٪٥٩,٩	٪١٣,١	٪٤,٤	٪٠,٠							
X4-5	٢٥	٧٥	٣٤	٣	٠	٣,٨٩	٠,٧١٤	٪٧٧,٨	مرتفعة	١٤,٥٩٦	٠	٤
	٪١٨,٢	٪٥٤,٧	٪٢٤,٨	٪٢,٢	٪٠,٠							
X4-6	٢٤	٥٥	٤٥	١٢	١	٣,٦٥	٠,٨٩٦	٪٧٣,٠	مرتفعة	٨,٤٨٦	٠	٦
	٪١٧,٥	٪٤٠,١	٪٣٢,٨	٪٨,٨	٪٠,٧							
محور الفرض الرابع						٣,٨٦٩	٠,٥٧٥٧	٪٧٧,٠	مرتفعة	١٧,٦٥٩	٠	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات التحليل

يتبين من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع الفقرات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لإجمالي محور الفرض الرابع (١٧.٦٥٩) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، وكذلك الحال على مستوى كل فقرة على حدة.

وهذا ما أكده التحليل الإحصائي الوصفي لمحور الفرض الرابع؛ حيث بلغ الوسط الحسابي أو النسبي العام (٣.٨٧ أو ٧٧.٠%) وبانحراف معياري بلغ (٠.٥٧٥٧)، وهو أكبر من الوسط الحسابي أو النسبي الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣.٤ من ٥ أو ٦٨% من ١٠٠).

أيضاً أثمرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لاختبار الفرض الرابع عن رفض فرض العدم، الذي ينص على أنه "لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على قابلية فهم المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية"، وقبول الفرض البديل، الذي ينص على أنه "يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على قابلية فهم المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

٥- نتائج اختبار الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس على أنه "لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

جدول رقم (٥-٩) التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الفرض الخامس.

فقرات المحور الخامس	مقياس ليكرت الخماسي (التكرارات/النسب المئوية)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة							
X5-1	١٩	٦٢	٣٤	١٨	٤	٣,٥٤	٠,٩٣٥	٧٠,٨٪	مرتفعة	٦,٤١٧	٠	٦
	١٣,٩٪	٤٥,٣٪	٢٤,٨٪	١٣,١٪	٢,٩٪							
X5-2	١٨	٧١	٢٦	٢٢	٠	٣,٦٢	٠,٨١٠	٧٢,٤٪	مرتفعة	٧,٩٩٣	٠	٤
	١٣,١٪	٥١,٨٪	١٩,٠٪	١٦,١٪	٠,٠٪							
X5-3	٢٧	٥٩	٣٠	٢١	٠	٣,٦٧	٠,٨٥٩	٧٣,٤٪	مرتفعة	٨,١٥٩	٠	٣
	١٩,٧٪	٤٣,١٪	٢١,٩٪	١٥,٣٪	٠,٠٪							
X5-4	٢٥	٥٧	٣٠	٢١	٤	٣,٥٧	٠,٨٦٤	٧١,٤٪	مرتفعة	٦,٣٥٤	٠	٥
	١٨,٢٪	٤١,٦٪	٢١,٩٪	١٥,٣٪	٢,٩٪							
X5-5	٣٧	٧٥	٢١	٣	١	٤,٠٥	٠,٧٦٠	٨١,٠٪	مرتفعة جداً	١٦,١٧٩	٠	١
	٢٧,٠٪	٥٤,٧٪	١٥,٣٪	٢,٢٪	٠,٧٪							
X5-6	٢٩	٦٥	٢٩	١١	٣	٣,٧٧	٠,٨٧٩	٧٥,٤٪	مرتفعة	٩,٥٦٢	٠	٢
	٢١,٢٪	٤٧,٤٪	٢١,٢٪	٨,٠٪	٢,٢٪							
محور الفرض الخامس						٣,٧٠٣	٠,٥٦٩٨	٧٤,١٪	مرتفعة	١٤,٦٣٤	٠	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات التحليل

يتبين من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع الفقرات وذلك من خلال اختبار (T) لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق لإجمالي محور الفرض الرابع (١٤.٦٣٤) بمستوى معنوية (٠.٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، وكذلك الحال على مستوى كل فقرة على حدة.

وهذا ما أكده التحليل الإحصائي الوصفي لمحور الفرض الخامس؛ حيث بلغ الوسط الحسابي أو النسبي العام (٣.٧٠ أو ٧٤.١%) وبانحراف معياري بلغ (٠.٥٦٩٨)،

وهو أكبر من الوسط الحسابي أو النسبي الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي (٣.٤ من ٥ أو ٦٨% من ١٠٠).

أيضاً أثمرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لاختبار الفرض الخامس عن رفض فرض العدم، الذي ينص على أنه "لا يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية"، وقبول الفرض البديل، الذي ينص على أنه "يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية (باستثناء البنوك) والبنوك في البورصة المصرية".

و - ترتيب الأهمية النسبية للمحاور التي تعبر عن الملائمة والموثوقية وقابلية الفهم وقابلية المقارنة:

في سبيل ترتيب الأهمية النسبية لمحاور الفرض الثاني والثالث والرابع والخامس؛ تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي (التوزيع التكراري، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، كما تم استخدام التحليل الإحصائي الاستدلالي والذي تمثل في اختبار T (One Sample T-Test) عند مستوى معنوية ٥% بمستوى ثقة ٩٥%، كما هو موضح بالجدول التالي رقم (١٠-٥):

جدول رقم (١٠-٥) التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي للمحاور الأربعة.

محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى المعنوية	الترتيب
الملائمة	٤,١٠١	٠,٥٩٥٥٨	٨٢,٠٪	مرتفعة جدًا	٢١,٦٣٧	٠	١
الموثوقية والاعتمادية	٣,٦٤٣	٠,٥٤٧٦٧	٧٢,٩٪	مرتفعة	١٦,٨٧٨	٠	٤
قابلية الفهم	٣,٨٦٩	٠,٥٧٥٧٣	٧٧,٠٪	مرتفعة	١٧,٦٥٩	٠	٢
قابلية المقارنة	٣,٧٠٣	٠,٥٦٩٧٨	٧٤,١٪	مرتفعة	١٤,٦٣٤	٠	٣

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات التحليل

يتبين من الجدول رقم (١٠-٥) أن الوسط الحسابي أو الوسط النسبي لمحاور الدراسة الأربعة مرتفع ويتراوح بين (٣.٦٤ أو ٧٢.٩% : ٤.١٠ أو ٨٢.٠%) وبانحراف معياري يتراوح بين (٠.٥٤٨ : ٠.٥٩٦) على التوالي، وهو أكبر من الوسط الحسابي أو الوسط النسبي الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (٣.٤ من ٥ أو ٦٨% من ١٠٠) وهى جميعها من مؤشرات فئة مقياس ليكرت (موافق : موافق بشدة).

كما أن مستوى المعنوية لجميع المحاور يساوي صفرًا وهو أقل من ٠.٠٥ مما يدل على أن محاور الدراسة ذات دلالة معنوية وهذا ما بيناه في الإجابة عن فرضيات الدراسة.

أما بالنسبة لترتيب محاور الدراسة الأربعة والتي تمثل الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية (الملائمة، الموثوقية أو الاعتمادية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) طبقاً لآراء المستقصي منهم، فقد تبين من الجدول السابق، ومن خلال التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي بأن الأثر الايجابي الأكبر لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 في الشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية كان في اتجاه خاصية ملائمة وقابلية فهم المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير تلك الشركات.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة والتحليل أثمر البحث (نظرياً وميدانياً) مجموعة من النتائج الأساسية كالآتي:

١- بالرغم من أن التكلفة التاريخية تتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشمل على فروض ومبادئ مقبولة عموماً، لاسيما فرض الموضوعية والثبات وإمكانية التحقق، إلا أن معظم الانتقادات التي وجهت إليها تدور حول محدودية فائدة استخدام التقارير المالية الناتجة عنها.

٢- بالرغم من أن المعلومات التي توفرها القيمة العادلة قد تتصف بعدم الموثوقية، وقد تتعارض مع بعض الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، إلا أن استخدام أسلوب القيمة العادلة أصبح أمراً ضرورياً في الوقت الحالي بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة والأسواق المتقلبة، ولكن يجب أن يتبع استخدام

القيمة العادلة آليات للرقابة والحوكمة لضمان دقة قياسها والتحقق من أنها غير قابلة للتلاعب لتحقيق مصالح ذاتيه للإدارة.

٣- أجمعت معظم الأبحاث العلمية على أن جودة المعلومات المحاسبية تعني، توافر مجموعة من الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ضوء الالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات القانونية، ما يخلق قدرة للمعلومات المحاسبية على تحقيق المنفعة لمستخدميها.

٤- واجه المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 عند تطبيقه انتقادات عديدة، نظراً لدرجة تعقيده العالية وكثرة موضوعاته؛ وتباينت حدة هذه الانتقادات تبعاً لدرجة تطور البيئة المالية والمحاسبية في الدول المختلفة، وقد تحفظ بعض المحاسبين على تطبيقه بسبب عدم توافقه مع أسس ومبادئ محاسبية مستقرة، وساهمت صعوبة الوصول إلى القيم العادلة للكثير من الأصول المالية في الدول النامية التي تفتقر لأسواق مالية منظمة في زيادة حدة هذه الانتقادات.

٥- أحدث المعيار(IFRS 9) تغييراً جوهرياً في تصنيف وقياس الأصول المالية، حيث صنف المعيار الأصول المالية ضمن فئتي قياس، ويستند هذا التصنيف إلى نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية، بالإضافة إلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بتلك الأصول، وتحدد الفئة التي يتم تصنيف الأصول ضمنها فيما إذا كان يتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة بناءً على شروط محددة مسبقاً.

٦- قدم المعيار (IFRS 9) مفهوماً محاسبياً جديداً وهو نموذج الأعمال والذي يمثل تحولاً مهماً في القواعد السابقة لتصنيف الأدوات المالية؛ حيث إنه يتطلب من الشركة تقييم طبيعة أعمالها بشكل أكثر دقة وتحديد الطريقة الفعالة لإدارة الأصول المالية، بدلاً من طبيعة هذه الأصول ومخاطرها، إلا أن هذا المفهوم يقدم مزيداً من الحكم الشخصي في تصنيف الأدوات المالية، حيث إن تقييم نموذج العمل يتطلب مستوى من التقدير ولا يتم تحديده بعامل واحد في حين أن المعيار

لا يقدم سوى القليل من التوجيه حول كيفية أو ما الذي يمثله بالضبط نموذج العمل لمنشأة ما.

٧- إن تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) القائمة على المبادئ من شأنها أن تسهل المحاسبة عن الأدوات المالية بعيداً عن التدخلات والحكم الشخصي، مما ينعكس ايجابيا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٨- عمل المعيار (IFRS 9) على تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس مما يترتب عليه زيادة قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير القيم المالية المرتبطة بالأدوات المالية وفهمها بصورة أفضل، الأمر الذي يحسن من خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ويقلل من صعوبة التطبيق التي كانت تواجهها الشركات عند تطبيق المعيار (IAS 39) الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة ويحسن من موثوقية المعلومات.

٩- عمل المعيار (IFRS 9) على إلغاء أو تخفيض عدم التماثل المحاسبي في قياس الأصول والالتزامات المالية وما يترتب عليها من مكاسب وخسائر، وهذا يعني استخدام أساس قياسي واحد وهو القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي، وكذلك عرض المكاسب أو الخسائر المترتبة على الأداة المالية بطريقة عرض واحدة أما من خلال الدخل الشامل أو من خلال الأرباح والخسائر مما يؤدي إلى تحسين خاصية قابلية المعلومات للفهم وقابليتها للمقارنة.

١٠- عمل المعيار (IFRS 9) على قياس الأصول المالية بشكل مستمر على أساس الاختيار من بين بديلين هما: القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة، وتشير الاستمرارية هنا إلى عدم بيع الأصول المالية للاستفادة من التغير في القيمة، حيث يكون الهدف من اقتناء الأصول هو جمع التدفقات النقدية المتولدة من تلك الأصول وفق نموذج عمل الشركة، الأمر الذي يحسن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

١١- اختبرت الدراسة خمسة فروض أساسية، حيث تبين من اختبار الفرض الأول أن معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 والمتعلق بالأدوات المالية يعتبر ذات أهمية متميزة عن المعيار IAS 39 من وجهة نظر المراجعين الخارجيين لشركات المدرجة

في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، وتبين من اختبار الفرض الثاني والثالث والرابع والخامس أن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي9 IFRS والمتعلق بالأدوات المالية يؤثر ايجابيا على ملائمة وموثوقية وقابلية فهم وقابلية مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، كذلك أوضحت نتائج الدراسة، ومن خلال التحليل الإحصائي بأن الأثر الايجابي الأكبر لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 كان في اتجاه خاصية ملائمة وقابلية فهم المعلومات المحاسبية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال ما أسفرت عنه هذه الدراسة (نظرياً وميدانياً) من نتائج، يوصي الباحثون بالآتي:

١- الأخذ في الاعتبار اختلاف البيئة الثقافية والقانونية والاقتصادية عند تطبيق المعيار(IFRS 9) في البيئة المصرية، مع المفاضلة بين التكلفة والعائد من تطبيق تلك المعيار.

٢- على الشركات تقييم طبيعة أعمالها بشكل أكثر دقة وتحديد الطريقة الفعالة لإدارة أصولها المالية.

٣- قيام الشركات بعمل مراجعة شاملة لجميع أصولها المالية، لضمان أنها سوف تصنف وتقاس بطريقة سليمة.

٤- قيام الشركات بعمل تعديلات على النظم المحاسبية المطبقة، لضمان أنها سوف تستوعب المعلومات التي يتطلبها المعيار(IFRS 9) لتصنيف وقياس الأصول المالية.

٥- العمل على زيادة الوعي ورفع كفاءة الموارد البشرية بالشركات، من خلال ورش العمل والدورات التدريبية والندوات العلمية التي تعني بهذا الموضوع.

٦- عقد ورش عمل متخصصة للمستثمرين وأصحاب المصالح، لعرض آليات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 ومتطلبات الاعتراف والقياس نظراً لحداثة تطبيقه.

٧- العمل على فهم ودراسة المعايير الدولية للتقارير المالية على مستوى الجامعات والمعاهد، وإعطاءها الاهتمام الكافي من قبل الهيئات المنظمة للمحاسبة خاصة المهنية منها.

ثالثاً: مقترحات للدراسات المستقبلية:

يمكن للباحثون طرح بعض الموضوعات المستقبلية استكمالاً لهذا الموضوع الحيوي منها:

١- انعكاس تطبيق معيار التقارير المالية الدولي9 IFRS على الشفافية والاستقرار في سوق البورصة المصرية ودوره في تعزيز ثقة المستثمرين في السوق.

٢- أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي9 IFRS على جودة الأرباح في قطاع البنوك في مصر.

٣- أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي9 IFRS على القواعد والتشريعات الضريبية في مصر.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(أ) الكتب:

١- حميدات، جمعه، "**خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.

٢- حنان، رضوان، "**النموذج المحاسبي المعاصر**"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٦م.

(ب) الدوريات:

١- إبراهيم، غادة احمد نبيل، "آليات الحد من المشكلات الناتجة توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة – دراسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة ٢٠، أبريل ٢٠١٦م.

٢- إبراهيم، نبيل عبدالرؤوف، "التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي-دراسة تطبيقية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠١٨م.

٣- أبوالحسن،علي أحمد، "مبررات مدخل التكلفة التاريخية للقياس المحاسبي"، **مجلة المال والتجارة**، مجلد ١٤، العدد ١٦٢، أكتوبر ١٩٨٢م. متاح على: http://search.mandumah.com/Record/94204

٤- أبوالخير، مدثر طه، "التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة- دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية"،**المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٠٩م.

٥- أبوطالب، يحيى محمد، "القيمة العادلة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي"، **مجلة المال والتجارة**، العدد ٥٨٤، ديسمبر ٢٠١٧م. متاح على http://search.mandumah.com/Record/871745

٦- أحمد، محمد المهدي الأمير، "الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS 9 على أنظمة المعلومات المصرفية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، العدد ٢، يوليو ٢٠١٩م.

٧- الباز، ماجد مصطفى على، "جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد ٣، العدد الأول، ٢٠١٢م.

٨- التهامي، عز الدين فكري، "المحاسبة عن القيمة العادلة في إطار المعايير المحاسبية وانعكاساتها في الأزمة المالية العالمية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، جامعة سوهاج، المجلد ٢٣، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٩م.

٩- الميهي، رمضان عبد الحميد،"مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS – دراسة مبدئية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، مجلد ٣٩، العدد الرابع، ٢٠١٥م.

١٠- حسن، دينا كمال عبدالسلام على، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٩م.

١١- حسونة، محمد لطفي، "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: دراسة مقارنة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢١، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٧م.

١٢- حسين، سيد عبد الفتاح صالح، "تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٩م.

١٣- صالح، رضا إبراهيم، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية" **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٩م.

١٤- طلبه، على إبراهيم، " قياس إمكانية تتبع ورصد مسببات أزمات سوق المال بواسطة الأجهزة الرقابية العليا (رقابة مانعة) "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠م.

١٥- عرنوق، بهاء غازي، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٣٠، العدد الأول، ديسمبر ٢٠١٤م.

١٦- فريد، فريد محرم، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IAS IFRS, على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، جامعة بنها، العدد الأول، يناير ٢٠١٣م.

١٧- محمد، فهيم أبو العزم، " أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠٦م.

(ج) الرسائل العلمية:

١- أحمد، سيد محمد السيد، "العلاقة بين تطبيقات مفهوم القيمة العادلة والأزمات المالية – دراسة ميدانية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية"، **رسالة ماجستير منشوره**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م.

٢- شبل، محمود منصور، "تأثير استخدام القيمة العادلة في تقييم المشتقات المالية على القوائم المالية- دراسة نظرية وميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشوره**، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، ٢٠١٣م.

٣- عياد، أمير عاطف نصحى، "أثر الإفصاح المحاسبي العادل على تنشيط سوق الأوراق المالية بهدف دعم ثقة المستثمرين ـ دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م.

٤- مرعي، احمد هريدى محمد، "تقييم الأدوات المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشوره**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢م.

(د) أخرى:

١- بوكساني، رشيد، وآخرون **"مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقادات والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة"**، الملتقى الدولي الأول: حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي، أيام ١٧-١٨ يناير٢٠١١م.

٢- مجلس معايير المحاسبة الدولية، **"المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ الأدوات المالية - العرض"**، متاح على: www.IASB.org

٣- مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB ، **الإطار التصورى لإعداد وعرض القوائم المالية**، ٢٠٠١م.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

(A) BOOKS:

1- Alibhai, Salim., et al., **"wiley 2018 Interpretation and Application of IFRS Standards",** John Wiley & sons, Ltd, Hoboken, New Jersey, 2018**.**

2- Bakker, Erwin., et al., **"wiley IFRS 2017: Interpretation and Application of International Financial Reporting standards",** Wiley & sons, Inc, Hoboken, New Jersey, 2017**.**

(B) PERIODICALS:

1- Alexander, D., C, Bonaci., and R, Mustata., "Fair Value Measurement in Financial Reporting", **Procedia Economics and Finance**, Vol 3, October 2012.

2- Caskey and Hughes, "Assessing the Impact of Alternative Fair Value Measures on the Efficiency of Project Selection and Continuation", **the Accounting review journal**, Vol.87, No.2, March 2012.

3- Cipullo, Nadia,.Vinciguerra, Rosa,. "The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects"**, journal Social and Behavioral Sciences,** 164 (7), 2014.

4- Fiechter, Peter,.Garcia,J, & Bastida. F.,"An empirical Insight on Spanish Listed Companies, Perceptions of International Financial Reporting Standards" **Journal of International Accounting Auditing and Taxation,** Vol 19, ISS 2, 2010.

5- Gornjak, Mojca., "Comparison of IAS 39 and IFRS 9: the Analysis of Repla-cement", **International Journal of Management Knowledge and Learning,** Vol 6, Iss 1, 2017**.**

6- Gornjak, Mojca,. "Analysis of the Replacement of International Financial Reporting Standard for Financial Instruments: IAS39 Versus IFRS 9", **journal of Integrated Economy and Society: Diversity, Creativity, and Technology,** Vol 16, No 18, 2018.

7- Hegazy, Wagdi Hamed.,"Auditors Perceptions Towards implementation of Fair Value According to IFRS 13 in developing Countries: Evidence from Lebanon", **Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research**, Faculty of Commerce, Alexandria University, Vol.51, No.2, July 2014.

8- Kota, H,. Charumathi, B,. "Determinants of Financial Derivatives Disclosures In an Emerging Economy: A Stewardship Theory Perspective", **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol 12, No 3, 2018**.**

9- Leggett et al, "The Frequency, Magnitude, and Measurement subjectivity Associated with Liabilities Reported at Fair Value" **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol.19, No.1, 2015.

10- Monica, M,. "IFRS 9 Benchmarking Test: Too Complicated to Worth Doing it?", **Journal of Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research**, Vol 53, No 1, 2019**.**

11- Onali, E,. Ginesti, G,. "Pre-adoption Market Reaction to IFRS 9: A Cross Country Event Study", **Journal of Accounting and Public policy**, Vol 33, Iss 6, 2014**.**

12- Rosab, C, N,. " the Impact of IFRS 9 and IFRS 7 on Liquidity in Bank: Theoretical Aspects", **Procedia Social and Behavioral Sciences**, Vol 164, 2014.
13- Sultanoglu, B,. "Expected Credit Loss Model by IFRS 9 and its Possible Early Impacts on European and Turkish Banking Sector", **Journal of Accounting and Economics**, Vol 52, No 4, 2018.
14- Yoon H., "Relationship between Trading Volume and Asymmetric Volatility in the Korean Stock Market", **scientific research journal**, Vo1.3, No.5, 2012.

(C) Publications and Other:

1- Deloitte, **IFRS 9 - Financial Instruments,** at https://www.iasplus.com/en/stan-dards/ifrs/ifrs9
2- Deloitte, **IAS 39-Financial Instruments: Recognition and Measurement,** https://www.ia-splus.com/en/standards/ias/ias39
3- Financial Accounting Standard FAS No.150, **"Accounting for Certain Financial Instruments with Characteristics of both Liabilities and Equity"**, 2003.
4- International Accounting Standards Board, **International Financial Reporting standard No 9, "Financial Instruments",** 2014.
5- IASB, **"International Accounting Standard No 32 – Financial Instruments: Presentation"**, at www.IASB.org.
6- KPMG, First impressions: IFRS 9 Financial instruments, December 2014, at https://assets.kp-mg/content/dam/kpmg/pdf/2015/06/first-impressions-IFRS9-O-201409.pdf
7- Palea and Maino, **"Fair Value Measurement under IFRS 13 A faithful Representation of Real-World Economic Phenomena",** working paper, University of Turin-Italy,No.10, June 2012. Available at: http://www.de.unito.it.

(D) Websites:

1- www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13
2- www.iasplus.com/en/standards/IAS/IAS39
3- www.fasb.org/pdf/fas107.bdf
4- www.fasb.org/pdf/fas157.bdf
5- www.iasb.org
6- www.ifrs.org
7- www.alexcommerce.edu.eg
8- www.egx.com.eg/ar/MarketWatchSectors.aspx.